



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية على بيئة الأعمال بالجزائر

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (البركة، AGB، BEA، CPA، BDL)

تحت إشراف الدكتور(ة):

خليدة عابي

إعداد الطالبات:

ابتسام زغدي

عبير قاسمي

نوال ناقص

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

دكتور بجامعة الشهيد حمه لخضر

دكتور بجامعة الشهيد حمه لخضر

دكتور بجامعة الشهيد حمه لخضر

عقبه الريمي

خليدة عابي

غربي محمد العيد

السنة الجامعية: 2016 / 2017



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية على بيئة الأعمال بالجزائر

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (البركة، AGB، CPA، BEA، BDL)

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

خليدة عابي

إعداد الطالبات:

نوال ناقص

ابتسام زغدي

عبير قاسمي

لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة العلمية بجامعة	اسم ولقب الأستاذ
مشرفا ومقررا	الرتبة العلمية بجامعة	اسم ولقب الأستاذ
مشرفا مساعدا	الرتبة العلمية بجامعة	اسم ولقب الأستاذ
ممتحنا	الرتبة العلمية بجامعة	اسم ولقب الأستاذ
ممتحنا	الرتبة العلمية بجامعة	اسم ولقب الأستاذ

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بحزب الشكر والاحترام وخالص التقدير إلى الأستاذة الفاضلة التي أشرفت على إنجاز هذا العمل وعلى تواضعها ومساندتها وتقديمها للنصح والتوجيه، الدكتور عابى خالدة وزوجها الدكتور فاتح سردوك دون أن ننسى شكر الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة. كما ندين بالشكر إلى السيد عبد الحليم زغدي والطيب طقية وصهيب جواى وإلى كل موظف وكالات البنوك بالواى التالية: بنك الخليج العربى وبنك القرض الشعبى الجزائرى وبنك البركة وبنك التنمية المحلية.

وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

الاهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك
ولا تطيب الجنة إلا برويتك... إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة... نبي
الرحمة ونور العالمين... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من عشنا معهم أجمل اللحظات... طلبة سنة ثانية ماستربنوك دفعة 2017.

إلى أهل العلم والعطاء... أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وإلى من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

عبير، نوال، ابتسام

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى أهم النقاط المتعلقة بحوكمة المؤسسات المصرفية بصفة خاصة، وأعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال الحوكمة في القطاع المصرفي، كذلك واقع حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية وبيئة الأعمال بما ولتحقيق أهداف الدراسة تم تغطية الجانب النظري من خلال الاطلاع على الكتب والمؤتمرات والدراسات العلمية، بينما الجانب الميداني فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي (SPSS) أما الجانب الميداني للدراسة فقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، من خلاله تم التوصل إلى النتائج تتلخص في أن مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية وقواعدها في البنوك الجزائرية (وكالات الوادي العينة المدروسة) وأثرها في تحسين بيئة الأعمال الجزائرية متوسط عموماً.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، حوكمة المؤسسات المصرفية، القطاع المصرفي، لجنة بازل للرقابة، القطاع المصرفي الجزائري، بيئة الأعمال.

Abstract:

This study aimed to tackle the most important points particularly related to the governance of banking institutions, in addition to the works of *BAZEL* committee on banking supervision concerning the governance field within the banking sector, as well as; the actuality of banking institution governance in Algerian banks and the environment of businesses. In order to achieve the set purposes of this study, we covered all the related books, conferences, and scientific studies in the theoretical part, while in the practical part we followed an analytical descriptive approach. we applied the field side of this study was based on the statistical package for social sciences (SPSS), from which we reached the following results, as stated briefly; the level of applying the governance principles of banking institutions and its set basics in Algerian banks (the studied Sample from El Oued Agencies) as well as its affect to improve the Algerian business environment, was average in general.

Keywords: governance, banking institution governance, Banking sector, Bazel supervision committee, Algerian Banking sector, the environment of businesses.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
II-I	فهرس المحتويات.....
VI- III	فهرس الجداول والأشكال البيانية
أ - ذ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال	
11	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهيته حوكمة المؤسسات المصرفية ودورها في تحديد نماذج حوكمة مصرفية جيدة.....
12	المطلب الأول: مفهوم وأهمية حوكمة المؤسسات المصرفية.....
15	المطلب الثاني: الفاعلون الأساسيون في تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية.....
18	المطلب الثالث: أهداف ومحددات تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية.....
20	المطلب الرابع: نموذج حوكمة المؤسسات المصرفية الجيدة.....
25	المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل لرقابة المصرفية
25	المطلب الأول: تعريف اتفاقية بازل للرقابة المصرفية ومبادئها الأساسية
27	المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية
36	المطلب الثالث: متطلبات لجنة بازل بشأن حوكمة المؤسسات المصرفية
39	المبحث الثالث: ماهية بيئة الأعمال وأهم مقوماتها ومؤشرات قياس كفاءتها.....
39	المطلب الأول: تعريف بيئة الأعمال ومقوماتها.....
42	المطلب الثاني: مؤشرات قياس كفاءة بيئة الأعمال.....
45	المطلب الثالث: أهمية حوكمة المؤسسات وأثرها في بيئة الأعمال.....
47	خلاصة.....
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية	
49	تمهيد.....

50	المبحث الأول: واقع حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية وبيئة الأعمال بها...
50	المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري
53	المطلب الثاني: القواعد والمعايير الاحترازية
55	المطلب الثالث: بيئة الأعمال بالجزائر.....
58	المبحث الثاني: جهود السلطات الجزائرية في مجال تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية ..
59	المطلب الأول: الميثاق الوطني للحكم الرشيد في الشركات ودوره في دعم حوكمة البنوك الجزائرية.
61	المطلب الثاني: ملامح تبني بعض مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية
66	المبحث الثالث: عرض الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية.....
66	المطلب الأول: تقديم الاستبيان.....
70	المطلب الثاني: عرض العينة الدراسة.....
78	المطلب الثالث: معالجة وتحليل استبيان
90	خلاصة
92	خاتمة
96	قائمة المراجع
101	قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوزان المخاطر المرجحة لأصول داخل ميزانية حسب نسبة بازل.....	28
02	معاملات تحويل الائتمان للبنود خارج ميزانية المصرف إلى داخلها حسب نسبة بازل..	29
03	مقياس ليكارت الخماسي.....	66
04	محاور المجموعة الثانية و عدد فقرات كل قسم.....	67
05	الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان.....	69
06	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.....	70
07	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.....	71
08	توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي.....	72
09	توزيع عينة الدراسة من ناحية التخصص.....	73
10	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.....	74
11	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.....	75
12	توزيع معامل ألفا كرونباخ و معامل الصدق.....	76
13	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.....	78
14	نتائج آراء عينة الدراسة حول المهام و المسؤوليات.....	79
15	نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية.....	81
16	نتائج آراء عينة الدراسة حول أثر تطبيق الحوكمة على بيئة الاعمال في الجزائر.....	83
17	نتائج اختبار T-Test حول المهام والمسؤوليات لمجلس الادارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.....	84
18	نتائج اختبار T-Test حول مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.....	85
19	نتائج اختبار T-Test حول أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على بيئة الأعمال بالجزائر	87
20	قيم مقياس معامل الارتباط برسون.....	88
21	مصنوفة الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومهام ومسؤوليات لمجلس.....	88
22	مصنوفة الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل وأثرها على بيئة الاعمال في البنوك.....	89

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	الأطراف الفاعلة في تطبيق حوكمة البنوك.....	01
19	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة.....	02
23	خصائص النموذج الأمثل للحوكمة المصرفية.....	03
69	الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان.....	04
70	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.....	05
71	تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمري.....	06
72	عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.....	07
73	عينة الدراسة حسب التخصص.....	08
74	عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.....	09
75	عينة الدراسة حسب الوظيفة.....	10
76	توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ.....	11
77	توزيع معامل الصدق.....	12

المقدمة

يعد النظام و الجهاز المصرفي من بين أهم أجزاء الأنظمة المالية لأي دولة لذا فإن استقرار أنظمتها المالية مرتبطة بشكل كبير ووثيق بأنظمتها المصرفية ، و لعل من بين أهم أسباب الأنظمة المصرفية و عدم استقرارها نجد عملة الأسواق المالية وظهور العديد و الكثير من الابتكارات المالية و التي ساهمت في الحد من أداء و فعالية الأدوات الهادفة إلى ضمان استقرار النظام المصرفي وكذلك بشكل عميق على المستثمرين في الأسواق المالية سوى في الدول النامية أو المتقدمة حد سواء ، و من بين أهم الآليات و الوسائل المستخدمة حديثا من أجل المحافظة على استقرار النظام المالي بشكل عام و نظام المصرفي على وجه التحديد ، نجد الحوكمة أو كما يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة الرشيدة .

حيث أدت الأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية والعمل على اتخاذ الإجراءات التي تكفل استعادة ثقة المستثمرين لهذه الأسواق من أجل تجنب تكرار هذه الأزمات، وتحسين أثرها في تنشيط بيئة الأعمال.

لذا أصبحت الحوكمة من أهم الموضوعات المطروحة حاليا و الأكثر حيوية الصعيد العالمي و الإقليمي حيث تزايدت أهميتها مع زيادة المنافسة بين المؤسسات في تطبيق العولمة و تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المالي ،و التي تعتبر ركيزة الأداء المتميز و جودة القطاع المصرفي و ذلك من خلال ما تدعوا إليه من تطوير الهياكل الداخلية للبنك و دعم الشفافية و الإفصاح للمعلومات و البيانات المالية المصرفية في تركيبة مجلس الإدارة ،و فصل بين الملكية و الإدارة .

فالحوكمة في مضمونها ليست أسلوب أخلاقي فحسب بل وسيلة لتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المصرفية والذي سيؤدي إلى ضمان تحقيق كل من الأهداف الربحية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات المصرفية وأثرها الكبير في تنشيط بيئة الأعمال المصرفية.

1- الإشكالية الرئيسية.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

"الى أي مدى يمكن أن يؤثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية في تحسين وتنشيط بيئة الأعمال الجزائرية؟"

2- الأسئلة الفرعية.

من الإشكالية الرئيسية يمكننا أن نثير مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- فيما تكمن أهمية تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية؟
- ماهي أهم معوقات بيئة الأعمال في الجزائر؟
- كيف يمكن أن تساهم الممارسة السليمة للمهام و المسؤوليات لمجلس الإدارة في دعم تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية؟

- ما مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل في البنوك الجزائرية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه حوكمة المؤسسات المصرفية في تحسين وتنشيط بيئة الأعمال الجزائرية؟

3- فرضيات الدراسة.

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية:

- تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية يرفع من كفاءة المصارف ويعمل على وقاية النظام المصرفي من الوقوع في الأزمات.

- تعاني بيئة الأعمال في الجزائر جملة من المعوقات ويعد التمويل أحد أكبر هذه المعوقات.
- تساهم المهام و المسؤوليات لمجلس الإدارة في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية
- تلتزم المصارف الجزائرية بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية.
- حوكمة المؤسسات المصرفية تعد من أهم مقومات بيئة الأعمال الناجحة.

4- مبررات اختيار الموضوع.

من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع أثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية على بيئة الأعمال بالجزائر ما يلي:

- الرغبة الشخصية بموضوع الحوكمة وتطبيقها في المصارف وأثرها في تحسين بيئة الأعمال بالجزائر.
- يدخل موضوع الحوكمة في إطار التخصص.
- حادثة الموضوع والاهتمام الكبير والمتزايد في معظم أنحاء العالم خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

- قلة الدراسات العربية حول هذا الموضوع وخاصة في الجزائر.

5- أهداف الدراسة.

يمكن القول إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية حوكمة المؤسسات المصرفية وكيفية الاستفادة منها في المصارف.
- معرفة الخطوات أو البرامج التي اعتمدها الجزائر في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي
- معرفة جهود لجنة بازل في مجال حوكمة المؤسسات المصرفية في المصارف.

- إبراز الدور الذي تلعبه المصارف في توفير بيئة الأعمال ملائمة في الجزائر.

6- أهمية الدراسة.

- أهمية الدراسة إبراز الدور الذي يلعبه نظام الحوكمة في تعزيز سلامة و تقوية إدارة المصرف و توفير عامل الاستقرار المالي .
- تسليط الضوء على أهمية تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية، وما يمكنها من ترك آثار إيجابية على بيئة الأعمال الجزائرية.
- التعريف بأهمية حوكمة المؤسسات المصرفية ومساهمتها في حماية مختلف الأطراف الفاعلة بالمصرف و زرع الثقة في نفوسهم.
- أهمية الدور محوري في توفير بيئة ملائمة للأعمال سوى بالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

7- الدراسات السابقة.

- دراسة (بن علي بلعزوز وعبد الرزاق حبار، 2009) بعنوان: الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية مبادئ الإشراف الكفؤ على المؤسسات المالية والصرفية وفق المعايير والمتطلبات العالمية، توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الحوكمة تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في البنك كما بين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بإدارة البنك والتأكد أن الأموال موظفة بطريقة سليمة، وأوصى بضرورة تعزيز المنافسة في السوق المصرفية والرقابة عن حدود الإقراض من قبل البنوك للمؤسسات التابعة لها والمساهمة فيها.

- دراسة (حبار عبد الرزاق، 2010) بعنوان الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة القطاع المصرفي العربي - حالة الدول شمال إفريقيا - جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى إمكانية الاعتماد على أعمال لجنة بازل في إرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الممارسة السليمة تؤدي إلى دعم سلامة الجهاز المصرفي و ذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك و أيضا الحوكمة في البنوك تمنح الفرصة للأفضل لتعبئة الموارد و رؤوس الأموال ، و من أهم توصياته ضرورة توفر إطارات بشرية مديرة و توفير البيئة المحيطة لدعم الحوكمة ، و لن يأتي ذلك إلا من خلال التعاون بين القطاع المصرفي ، و القطاع الخاص و الأفراد و الشركات المختلفة .

- دراسة (عبدي نعيمة، 2009) بعنوان: دور آلية الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات رسالة ماجستير قاصدي مرباح، ورقلة.

هدفت الدراسة إلى التطرق إلى مدى مساهمة آليات الرقابة مع التركيز على مجلس الإدارة، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة في تطوير الحوكمة داخل المؤسسات، وإلى التعرف على واقع الحوكمة في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ما يميز آلية عمل مجلس الإدارة في المؤسسات المساهمة الجزائرية أثبت عدم فعاليتها وأن مجالس الإدارة داخل المؤسسات تكاد تكون مشلولة. وكذلك أن واقع مهنة المراجعة تكاد تكون مقصورة على الأنواع الأخرى من المؤسسات الغير مساهمة هنا في الجزائر.

- دراسة (بادن عبد القادر، 2007 - 2008) بعنوان: دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المصرفية والمالية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، جامعة الشلف.

تطرق الباحث فيها إلى أهمية مبادئ الحوكمة في البنوك لتفادي الازمات المالية مستشهدا في ذلك الازمات المالية التي طالت دول جنوب شرق آسيا (1997) كما قام بالإشارة إلى حالة الجزائر بإلقاء الضوء على الأزمة المالية التي تسبب فيها إنهمار كل من بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي قد خرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها أن المبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة و ملائمة كعلاج ووقاية من الازمات المالية الأخيرة حيث نجد أن مسببات تلك الازمات النقص الواضح في الشفافية و الإفصاح لشركات وضعف أنظمة الرقابة الداخلية .

• دراسة (عثمان عثمانية، 2010 - 2011) بعنوان: الحوكمة و أثرها على المالي لشركة-دراسة مقارنة

بين الشركات الأمريكية و الجزائرية - رسالة ماجستير تخصص استراتيجية مالية ، جامعة تبسة .

حيث سعى الباحث من خلال الدراسة إلى التأكيد على الدور المتزايد لحوكمة الشركات في تحسين أداء الشركة و المساهمة في تعظيم أهداف أصحاب المصلحة فيها و ذلك باعتماد المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الجانب النظري و المنهج المقارن في الدراسة ، و قد توصل إلى مجموعة نتائج أهمها أن حوكمة الشركات تسعى للقضاء على الفساد المالي و الإداري و ترقية أداء الشركة من خلال الرقابة و ضبط السلوكيات من لهم تأثير على سير الشركة ، كما باحث من خلال الدراسة الميدانية المقارنة إلى أن الشركات الأمريكية تلتزم بتطبيق مبادئ و آليات حوكمة الشركات أكثر بكثير من الشركات الجزائرية ، مما جعل الأداء المالي للشركات الأمريكية أفضل من أداء الشركات الجزائرية .

• دراسة (عثمان ميرة، 2011 - 2012) بعنوان: أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثارها على بيئة

الأعمال -الإشارة إلى حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية بنوك والتأمين، جامعة المسيلة، الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي إلى أثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على تحسين بيئة الأعمال، فآثارها المباشرة تتمثل في زيادة كفاءة البنوك في توفير

تمويل اللازم للمشاريع الذي يعد أحد أهم مقومات بيئة الأعمال الناجحة. بالإضافة إلى أثارها الغير مباشرة حيث تلعب البنوك دورا فعالا في الضغط على الشركات لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبالتالي توفير الحماية للمستثمرين من إساءة استخدام أموالهم. كما أن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي إلى وقاية النظام المصرفي من الأزمات الأمر الذي يؤدي على المحافظة الاستقرار الاقتصادي الذي يعد مطلب أساسي من مطالب البيئة الأعمال المناسبة للاستثمار

8- تحديد إطار الدراسة.

- **الحدود المكانية:** تتمثل في دراسة موضوع الحوكمة المصرفية وتطبيقاتها على البنوك بصفة خاصة وأهمية هذا التطبيق بالنسبة للبنوك وأثره على بيئة الأعمال بالجزائر، وذلك من خلال أخذ عينة من وكالات البنوك الوادي التالية: بنك البركة، بنك الخليج العربي، بنك التنمية المحلية، بنك CPA، بنك BEA

- **الحدود الزمانية:** تتمثل في اجراء مسح تاريخي يتعلق بالتطرق للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع المصرفي والتطرق لمختل القوانين التي أصدرت وتعلقت بالإصلاحات خاص بما يتعلق بتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية اما فيما يخص دراسة الحالة واستعراض الاستبيان فتشمل الفترة الممتدة من بداية اجراء تطبيق النظم الاحترافية حيز التنفيذ ومدة تطبيقها من خلال البنوك ومدى تأثير ذلك على زياد الاستثمار وتنشيط بيئة الاعمال.

9- المنهج والأدوات المستعملة.

- حتى تتمكن من التوصل إلى الإجابات الواضحة عن الإشكالية العامة للدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة منها قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول بهدف توضيح المفاهيم الأساسية حول موضوع الحوكمة المؤسسات المصرفية وأهم الجوانب المرتبطة بها والتي تم إعدادها بالاستعانة بالمراجع التي تنوعت بين الكتب والدوريات والدراسات السابقة.

- أما بالنسبة للفصل الثاني (الفصل التطبيقي) فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة المنهج الاستقرائي إذا استوجب القيام بدراسة ميدانية لعدد من الوكالات البنكية، وقمنا باستعمال الأسلوب الإحصائي بتوزيع استبيان على الموظفين في تلك الوكالات والذي يتضمن مجموعة من الأسئلة حول مدى تطبيق الحوكمة والآثار المترتبة عليها في البنوك الجزائرية.

10- صعوبات الدراسة.

وجهتنا خلال فترة انجاز البحث صعوبات عديدة تتمثل أهمها في:

- نقص المراجع خاصة الكتب التي تناولت حوكمة المؤسسات وتطبيقاتها في البنوك وبيئة الأعمال بها.
- صعوبة الحصول على تطبيقات ملائمة لدراسة الحالة بسبب النقص الكبير في البنوك الجزائرية لمختلف المعطيات والمعلومات، وكذا جهل اغلب مسيري وموظفي البنوك بموضوع الحوكمة المؤسسات المصرفية لحدثة المصطلح على المستوى العالمي عامة و المستوى المحلي خاصة.

11- خطة وهيكل البحث.

تتكون دراستنا من مقدمة عامة وخاتمة وفصلين:

- الفصل الأول: بعنوان الأدبيات النظرية للحوكمة المؤسسات المصرفية وآثارها على بيئة الأعمال: تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية بصفة عامة وأهدافها ومحدداتها وأهميتها ومتطلباتها وأهم الأطراف الفاعلة فيها وخصائصها وأبعادها.
- أما المبحث فيه لجنة بازل للرقابة المصرفية من حيث نشأتها وأهدافها ومهامها وأهم مقرراتها وعلاقتها بحوكمة المؤسسات المصرفية وأهم أعمالها التي قامت بها لجنة بازل في مجال حوكمة المؤسسات المصرفية.

أما البحث الثالث مفاهيم عامة عن بيئة الأعمال وأهم مقاومتها ومؤشرات قياس كفاءة بيئة الأعمال وكذلك أثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها في تحسين وتنشيط بيئة الأعمال.

-الفصل الثاني بعنوان دراسة ميدانية أو تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية:

تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول واقع حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية واشتمل على إصلاحات النظام المصرفي الجزائري والقواعد والمعايير الاحترازية وأهم معوقات ومقومات بيئة الأعمال الجزائرية. المبحث الثاني جهود السلطات الجزائرية في مجال تطبيق الحوكمة في البنوك، أما المبحث الثالث دراسة وتحليل الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية كحكمة

المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة

الأعمال

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتهيئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي بل أنه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع يفعل اتساعه وتشعب أنشطته النافذة التي يطل منها العالم عليها وتطل منها على العالم معيارا للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

وبما أن كفاءة البنوك أصبحت من أهم المؤشرات التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم قبل اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في دولة ما دون أخرى، صار لزاما العمل على النهوض بهذا القطاع لجعله في مستوى هذا التحدي. وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لنهوض بالقطاع المصرفي، وتحسين أدائه وبالتالي لتهيئة وتنشيط بيئة الأعمال الملائمة.

من خلال هذا الفصل نحاول إظهار العلاقة بين حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك وأثرها في تحسين وتنشيط بيئة ملائمة للأعمال، وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهيته حوكمة المؤسسات المصرفية ودورها في تحديد نماذج حوكمة مصرفية جيدة.

المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات المصرفية من منظور لجنة بازل للرقابة.

المبحث الثالث: ماهية بيئة الأعمال وأهم مقوماتها ومؤشرات قياس كفاءتها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات المصرفية ودورها في تحديد نماذج حوكمة مصرفية

جيدة

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الأونة الأخيرة وبالتحديد في مجال إدارة المخاطر إذا أصبح هذا الأمر يتطلب التدخل المباشر للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك. وستتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المرتبطة بحوكمة المؤسسات المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية حوكمة المؤسسات المصرفية.

أولاً: مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية.

تعددت تعريفات حوكمة المؤسسات المصرفية ومن بين أهم التعاريف المقدمة نذكر منها:

1. تعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق المساهمين والمودعين بالإضافة إلى اهتمام بعلاقة هؤلاء، بالأطراف الخارجية، والتي تحدد من خلال إطار التنظيمي وسلطات هيئة الرقابة وتطبق الحوكمة في الجهاز المعرفي على البنوك العامة والخاصة والمشاركة.¹
2. ويعرف آخرون حاكمية المصارف بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم أساساً من منظومة حاكمية المصارف ولكن أيضاً أمام المودعين الذين هم أساساً الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي.²
3. ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن حوكمة المؤسسات المصرفية هي الطريقة التي تدار بها أعمال المصارف بواسطة مجالس الإدارة والإدارة العليا ومقربتها وابتغاء تحقيق غايتها وأهدافها.

¹ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2009، ص، 309.

² - حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص، 32.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

ثانيا: أهمية حوكمة المؤسسات المصرفية:

تظهر أهمية حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك فيما يلي¹:

- 1 . زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد.
- 2 . التزام البنوك والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة مما يؤدي الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر، ويسبب انتشار الحوكمة وفوائدها على الشركات والبنوك والاقتصاد ككل.
- 3 . يرى (فؤاد شاكر) الامين العام لاتحاد البنوك العربية أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك بشكل كامل وليس التطبيق الجزئي لها، لأن ذلك يؤثر في تقييم وأداء البنوك التي تعد المحرك الرئيسي لمخدرات المجتمع.
- 4 . الحوكمة في البنوك تمكن من الاستفادة الأمثلية من رفع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص، والاستفادة من حجم السيولة النقدية الموجودة في الدول.
- 5 . نشر الوعي، ودعم المبادرات التي تخدم تطبيق الحوكمة يجذب الاستثمارات الخارجية ويخلق بيئة تنافسية.
- 6 . إن تطبيق مبادئ الحوكمة يكون عنصرا رئيسيا لاندماج البنوك في سيورة الاقتصاديات العالمية، خاصة تلك التي تعاني من عدم اللحاق بركب البنوك العالمية العملاقة.
- 7 . في عصر العولمة أصبح لزاما على البنوك أن تطور أنظمة الحوكمة فيها من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي بم في ذلك البنوك الدولية
- 8 . وضع معايير لتأطير العلاقة بين مجالس الإدارة والمساهمين عن طريق تنظيم وتحديد وتوزيع المسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

¹ - مياء بوعروج، نصيرة لبحيري، إشكالية الحوكمة والقطاع البنكي مع إشارة إلى تجارب البنوك العربية، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسة الاقتصادية الوطنية، من تنظيم جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر يومي 04 و 05 ديسمبر، 2007، ص، ص، 108، 109.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

9 . تطبيق الحوكمة من شأنه الوصول إلى تحقيق أهداف البنوك والشركات عموماً عبر الممارسات التي تتسم بالشفافية، وتحديد المسؤولية والمساءلة، وهي أساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بما فيها الجهات الإشرافية.

10. إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي¹.

¹ - جوجو فطوم، مرغاد لخضر، دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص، 53.

المطلب الثاني: الفاعلون الأساسيون في تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية

يتوقف نجاح حوكمة المؤسسات المصرفية على فعالية دور الفاعلين الأساسيين (الخارجين والداخليين).

أولاً: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين¹

يتمثل الفاعلون الداخليون للحوكمة المصرفية في الأطراف التالية:

1 . **المساهمون (حملة الأسهم):** يلعب المساهمون دوراً هاماً في مراقبة أداء المصارف كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون سلطة قوية فلهم صلاحية تعيين أو فصل المجلس الإدارة كما، أنه لا يمكن إتمام بعض الصفقات إلا بموافقتهم.

2 . **مجلس الإدارة:** يتأسس مجلس الإدارة رئيس يتم انتخابه من طرف أعضاء هذا المجلس الذي عليه أداء بعض المهام التي تكمن في تفعيل نظام الحوكمة داخل المصرف منها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل تحمل المسؤولية " التأكد من سلامة موقف البنك ".

3 . **الإدارة التنفيذية:** لا بد أن يكون لهم الكفاءة والالتزام المطلوبين لإدارة كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقاً لأخلاقيات المهنة.

4 . **المراجعون الداخليون:** لهم دور هام جداً في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة والدقة التقارير المالية.

ثانياً: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

يتمثل الفاعلون الخارجيين للحوكمة المصرفية في الأطراف التالية:

1. **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:** يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني عنصراً جدياً وحيوياً داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على

¹ - أمال عياري وأبو بكر خالد، تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات كآلية الحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يوم 07 ماي 2012، ص: 09.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

تشجيع إتباع السلوك الحصري إضافة إلى تحيز دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز المصرفي.

من أجل هذا قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية من خلال اتفاقياتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، إضافة لما سبق الأساليب المتطورة لمراقبة المكتبية والميدانية.¹

2. المراجع الخارجي: تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، يفحص أعمال المراجعين الداخليين، إبلاغ إدارة المنشأة بنواحي الضعف والقصور في نظام الرقابة الداخلية.

يلعب المراجع الخارجي دوراً في إضافة الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبة وذلك من خلال قيامه بإبداء رأي محايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، فإن دوره أصبح محوري وفعال في مجال الحوكمة لأنه يحد من تعارض المصالح بين الملاك وإدارة البنك.²

3. دور العامة (الجمهور): لهم دور فعال في تطبيق الحوكمة المؤسسات المعرفية ويشمل ما يلي:³

1.3. المودعين: دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدراتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأوا البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطر كبير.

2.3. شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فإن توفر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

¹ - جبار عبد الرزاق، الالتزام بمطالبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي الغربي حالة حول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر العدد السابع، 2009، ص، 83.

² - عثمان ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية وبنوك وتأمين، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص، 59.

³ - جبار عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 82.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

3.3. وسائل الإعلام: يساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشرية ومراعاة الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.

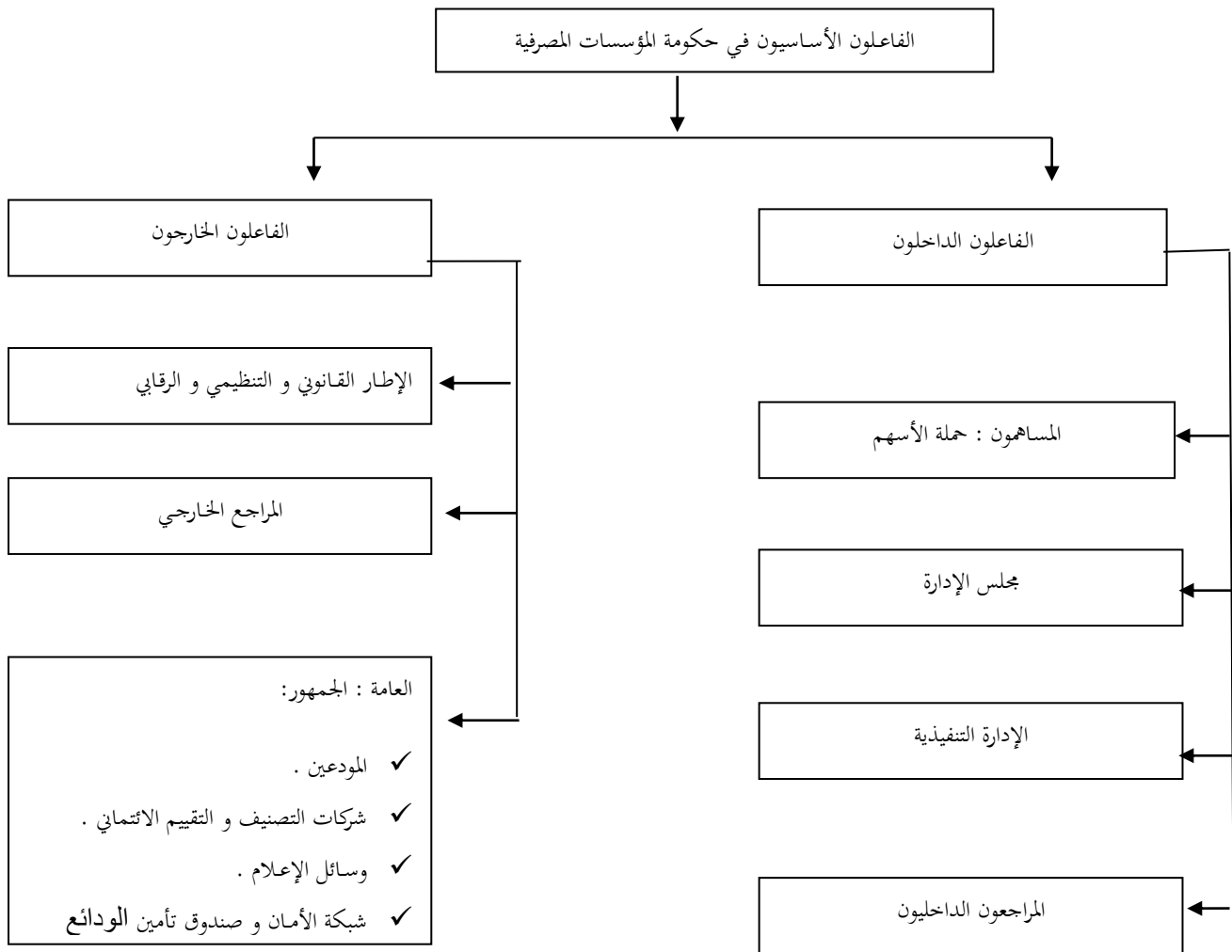
4.3. شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان.

1.4.3. نظام التأمين الضمني.

2.4.3. نظام التأمين الصريح.

والشكل الموالي يبين الأطراف الفاعلة الأساسية في تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية

الشكل رقم (01): الأطراف الفاعلة في تطبيق حوكمة البنوك:



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: أهداف ومحددات تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية.

إن للحوكمة المؤسسات المصرفية جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما أن تطبيقها يستلزم جملة من المحددات سوف نذكرها في هذا المطلب.

أولاً: أهداف حوكمة المؤسسات المصرفية.

يساعد تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية على تحقيق جملة من الأهداف من أهمها ما يلي:¹

1. الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره.
2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والحفاظة عليها.
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
4. تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
5. إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي.
6. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.
7. متطلب سابق لتطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية.

ثانياً: محدّدات تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية.

إن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يتوقف على مجموعتين من المحددات:²

1. **المحددات الداخلية:** تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة

¹ - جهاد الوزير المحافظ، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2009، ص، 09.

² - شريقي عمر، دور أهمية الحكومة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر أيام 20 و21 أكتوبر، 2009، ص، 04.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

2. المحددات الخارجية: تشير المحددات الخارجية للحوكمة الى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل:

1.2. القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي: مثل قوانين سوق المال ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس.

2.2. كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.

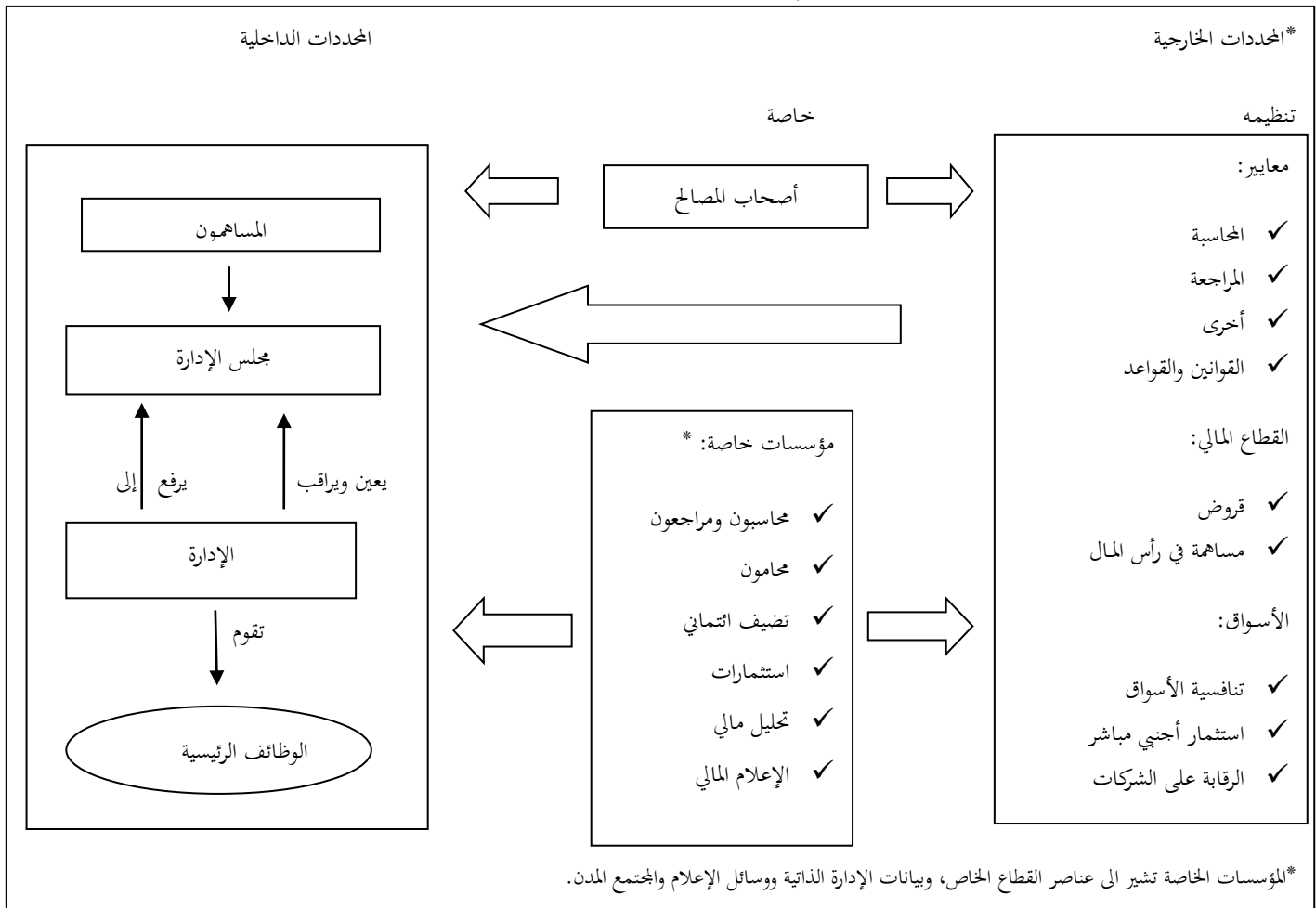
3.2. درجة تنافسيه أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

4.2. كفاءة الأجهزة والهيآت الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة الى الجمعيات المهنية

التي تصنع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين في سوق الأوراق المالية وغيرها.

نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل التالي

الشكل رقم (02): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة.



المصدر: شريقي عمر، المرجع السابق، ص: 05.

المطلب الرابع: نموذج حوكمة المؤسسات المصرفية الجيدة.

إن تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية يجب أن يتم بالشكل الملائم حتى يتم الاستفادة بأكمل وجه من المزايا التي توفرها. لذا يجب توفر نموذج جيد للحوكمة له خصائص محددة ومتطلبات معينة وكذا وجود عناصر تساعد على تطبيق وتفعيل هذا النموذج في المصارف.

أولا: متطلبات نموذج حوكمة المؤسسات المصرفية الجيدة.

نقصد بمتطلبات نموذج الحوكمة الجيد مجموعة العناصر التي تساعد على التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات المصرفية في المصارف ونذكر منها ما يلي:¹

1. وضع أهداف استراتيجية: يصعب على إدارة الأنشطة المتعلقة بأي مؤسسة مصرفية بدون تواجد أهداف من توجيه وإدارة الأنشطة للبنك.

2. وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك: يتعين على مجلس الإدارة الكفاء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس والإدارة العليا.

3. ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية مطلقة على عمليات البنك وعلى المثانة المالية له، لذلك يجب أن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات خطية كافية تمكنه من الحكم على أداء الإدارة حتى يحدد أوجه القصور.

4. ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا: تعد الإدارة العليا عنصرا أساسيا في الحوكمة في حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا اتجاه أعضاء الإدارة العليا، فإنه يجب على هذه الأخيرة أن تمارس دورها في الرقابة على المدبرين التنفيذيين المتواجدين في كافة أرجاء البنك.

¹ - جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر " 3 "، 2009-2010، ص، ص، ص: 125، 126، 127.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

5. الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون: يعتبر الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا، إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين.

6. ضمان توافق الحوافز مع أنظمة البنك: يتوجب على مجلس الإدارة أن يصادق على المكنات الخاصة بأعضاء الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة على بذل أقصى جهد لصالح البنك.

7. مراعاة الشفافية في تطبيق الحوكمة: الشفافية مطلوبة لتدعيم تطبيق الحوكمة إذ يتوجه المتعاملون إلى البنك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة.

8. إصدار البنك المركزي لقواعد رقابية خاصة بحوكمة المصارف: تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الأطراف ذات العلاقة.¹

ثانيا: أبعاد تطبيق نموذج حوكمة المؤسسات المصرفية الجيدة.

لنموذج الحوكمة المصرفية الجيدة في البنوك بعدين أساسين:

1. البعد الخارجي: القواعد الاحترازية:

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض أو تحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين وهما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين، كما تهدف هذه القواعد الاحترازية الى تحقيق:

1.1. تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة: إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والحفاظة على استقراره وقوته.

¹ - آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطور الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص، 201.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

2.1. تقوية السلامة البنكية: تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا

لنظام البنكي، فهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام

البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية

3.1. تطور نشاط البنوك: لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت الأخيرة على وظائف

البنوك، ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة، ممارسات بنكية جديدة الخ

لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيها يتعلق بتطور محاسبة العمليات.

ولمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير

للقابة المصرفية والتي يجب على البنوك احترامها والعمل بها من أجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها،

ومن هذه المعايير نسبة Cook (اتفاقية بازل 1) التي تم استبدالها نسبة "MCDONOUGH" (اتفاقية

بازل 2)¹

2. البعد الداخلي: طريقة إدارة البنك:²

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيدة في البنوك في مجلس الإدارة والذي له أهمية بالغة في بناء

لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دور أكثر تعقيدا وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة

مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، إنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية من أن كل القرارات قد تم اتخاذها

بطريقة مسؤولية وشفافة.

¹ - Houssam RACHID .LA GOUVERNANCE BANCAIRE: UN SURVEY SURVEY Delittre• University of Tunis EL-Manar Tunisia •P•9-10•

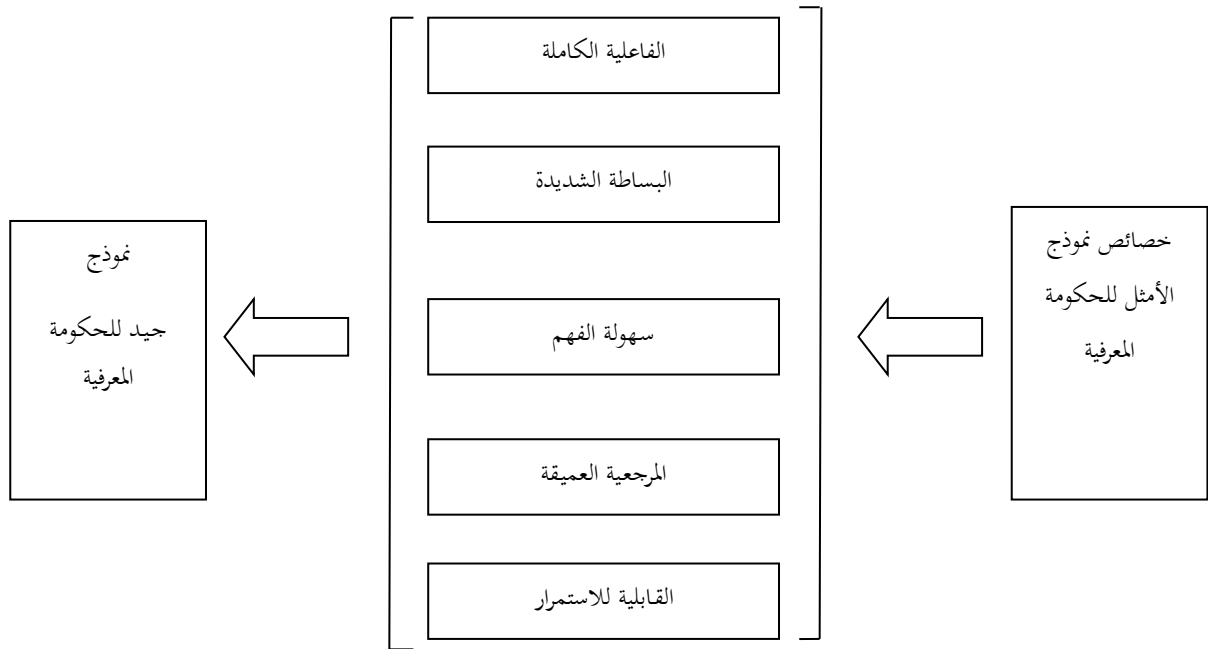
² Houssam RACHID ، Op-cit PP•10-12•

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

ثالثا: خصائص النموذج الجيد لحوكمة المؤسسات المصرفية.¹

تحتاج المؤسسات خصوصا المالية والمصرفية منها إلى النظام فعال للحوكمة، نظام قادر على التطور والتوافق مع متغيرات ومستجدات العمل، وهذا ما دفع العديد من المهتمين بالحوكمة الى البحث في فرضيات النموذج الأمثل، أو كيفية الوصول الى نموذج حيوي وفعال صالح لتطبيق بشكل عام أو له المرونة الكافية بحيث يستوعب متطلبات الحوكمة.

الشكل رقم (03): خصائص النموذج الأمثل للحوكمة المصرفية.



المصدر: محسن أحمد الحضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2005، مصر، ص: 216.

وعليه فنظام الحوكمة حتى يكون نموذجا جيدا لا بد من توافر خصائص أهمها ما يلي:

1. الفاعلية الكاملة في تحقيق وإرساء مبادئ الحوكمة.

2. البساطة الشديدة في التطبيق والتنفيذ.

¹ - بن علي بلعوز، جبار عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009، ص: 10، 11.

3. سهولة الفهم والاستيعاب من جانب العاملين.
4. المرجعية العميقة، خاصة في إطار هيكل القيم والأدب العامة.
5. القابلية الاستمرار والتطور والارتقاء، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات وبشكل دائم ومستمر.

المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تعد التشريعات الحاكمة والقوانين المنظمة لعمل المؤسسات المصرفية العمود الفقري للأطر واليات الحوكمة، حيث تسمح هذه القوانين بضمان وجود أساس لإطار فعال وقوي يعمل على تسطير البرامج المتعلقة بالحوكمة المصرفية، وفي هذا الصدد تعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية لفترات طويلة على تشجيع المصارف لتبني الممارسة السليمة للحوكمة، من خلال سعيها إلى تقوية وصلابة الاستقرار المالي، بإصدار تقاريرها نحو تعزيز الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: تعريف اتفاقية بازل ومبادئها الأساسية.

بدأت البنوك بوضع برامج خاصة لإدارة المخاطر يمكن أن تعزز وتقوي الأمن والسلامة المصرفية، وساهمت لجنة بازل الدولية بدور فعال في تطوير إدارة المخاطر المصرفية ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى اتفاقية بازل.

أولاً: تعريف اتفاقية بازل:

1. يمكن القول إن لجنة بازل المصرفية هي لجنة تأسست وتكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشر وهذا نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية¹.

2. لجنة بازل هي عبارة عن لجنة تكونت من ممثلي محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف عليها وذلك من خلال:²

1. وضع حد أدنى لكفاية رأس المال.
2. إزالة مصدر المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.
3. تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة.
4. تحقيق عدالة تنافسية بين المصارف.
5. تحقيق الاستقرار في النظام العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية.
6. الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية في ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة.
7. نشر وتوزيع أفضل الممارسات البنكية والرقابية.
8. تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية.

¹ - غانم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر، الأردن، 2014، ص 270.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية للبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص، ص 82، 83.

ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بصياغة جملة من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، تشمل خمس وعشرون مبدأً متضمنة في سبع مجموعات رئيسية كالآتي¹:

1. الشروط الواجب توفرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الفعال: ان اي مؤسسة تخضع لهذا النظام يشترط أن تكون مسؤوليتها وأهدافها واضحة كما يجب أن تكون إدارتها مستقلة وتمتلك ما يكفي من موارد مالية، وكذلك لها إطار قانوني مناسب لرقابة المصرفية وتمتلك نظاما فعالا لتبادل المعلومات يقوم أساسا على الثقة بين المؤسسة والمراقبين الذين يقومون بعملية المراقبة.

2. منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك: فلا يمكن إطلاقا تسمية " بنك " على مؤسسة إلا إذا كانت تمارس العمل المصرفي بالشكل المطلوب، كما يجب تحديد الأنشطة والعمليات المسموح بها للمؤسسات التي تخضع للنظام الرقابي، ويحق للسلطات المسؤولة عن منح التراخيص لممارسة العمل المصرفي، ورفض طلب تأسيس بنك ما إذا كان لا يلتزم بالمعايير المطلوبة.

1. الترتيبات والمتطلبات الحصيفة: يعمل المراقبون المصرفيون على تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومقدرته على تغطية الخسائر المتوقعة حدوثها وذلك كما هو محدد في معيار كفاية رأس المال، كما انه يتوجب عليهم التأكد من أن البنوك تطبق سياسات فعالة لتقييم جودة الأصول وتخصيص مخصصات تكفي لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها، ووضع حدود لعمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك.

2. أساليب الرقابة البنكية المستمرة²: يجب أن تجمع الرقابة المصرفية الفعالة بين الرقابة الداخلية والخارجية، وان يكون المراقبين على اتصال منظم بإدارة المصارف وعلى علم بكافة أعماله، يجب أن يكون للمراقبين وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها المصارف على أسس منفردة ومجمعة.

3. توافر المعلومات: على المراقبين التأكد من أن البنك يقوم بنشر ميزانياته بشكل دوري بهدف إبراز وضعيته المالية واحتفاظه بسجلات ووثائق كافية عن مختلف السياسات المحاسبية المعتمدة. فهذا يساعد المراقبين على معرفة المركز المالي للبنك بدقة.

¹ - لعارف فايزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، ص، ص 49، 50.

² - محمد عبد الوهاب الغزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، إثراء للنشر، الأردن، 2010، ص 177.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

4. السلطات الرسمية للمراقبين: على البنك أن يمنح للمراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لمواجهة عدم نجاح البنك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توفر الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

5. العمليات المصرفية عبر الحدود: على المراقبين المصرفيين استخدام النماذج الرقابية في مختلف المسائل المتعلقة بالعمل المصرفي على المستوى العالمي خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة وهذا الأمر يتطلب توفر قنوات اتصال وتبادل للمعلومات بين كل المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية وبالأخص في البلد المضيف¹.
المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل.

اولا: اتفاقية بازل (I) لسنة 1988: انطوت على العديد من المحاور أهمها²

1. التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذة في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مخاطر الدول على حد ما يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 لمواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

2. الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات: وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى البنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية لنفس الوقت، حيث من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية:

1.3. متدنية المخاطر: تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى كل من سويسرا والسعودية، الدول التي قامت بعقد الترتيبات الافتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي (أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، اسكتلندا، الدنمارك، اليونان، ترك).

2.3. الدول ذات المخاطر المرتفعة: تشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

إن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل

¹ - لعارف فائزة، المرجع السابق ص 51.

² - عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص، ص، 85، 83.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

متوجهة وكذلك باختلاف الملزم بالأصل من جهة أخرى فنجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية، رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100% وتحدد أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول ثم يجري الترجيح كما يلي:¹

جدول رقم(01): أوزان المخاطر المرجحة لأصول داخل ميزانية حسب نسبة بازل.

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطويات بضمانات نقدية وبضمان الأوراق مالية صادرة من الحكومات + الأصول المطلوبة أو المضمونة من حكومات أو بنوك مركزية في بلدان "OCDE"
10% إلى 50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا
50%	قروض مضمومة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطويات من القطاع الخاص + مطويات من خارج دول منظمة "OCDE" ويتبقى على استحقاقاتها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات من شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، أيام 14-15 ديسمبر 2000، ص 290.

5. وضع معامل تحويل للالتزامات العرضية تعهدات خارج الميزانية:

تحدد أوزان المخاطرة للالتزامات العرضية بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل في أصول الميزانية على النحو التالي:

1.5. مكافئ الائتمان = التعهدات خارج الميزانية × معامل التحويل.

2.5. الأصول المرجحة = مكافئ الائتمان × وزن الترجيح الموافق.

¹ - (Comité de Bôle dispositif de Bôle I+ annesce 2.)

"- (OCDE": organisation de coopération de Développement Economique.)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

جدول رقم (02): معاملات تحويل الائتمان للبنود خارج ميزانية المصرف إلى داخلها حسب نسبة بازل

معامل التحويل	البند
100%	بنود مثيلة للقروض: مثل الضمانات العامة للقروض
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الاداء (خطابات ضمان تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة تتسم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)

المصدر: سمير الخطيب قياس وإدارة المخاطر بالبنود، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر 2005 ص37.

6. تحديد كفاية رأس المال المصرفي:

تحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:¹

1.6. ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة بغض النظر عما إذا كانت منتظمة داخل في ميزانية أو خارج الميزانية.

2.6. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

1.2.6. رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات المعلنة + الأرباح المحتجزة (الشريحة 1)

2.2.6. رأس المال المساند = الاحتياطات الغير معلنة + احتياطات إعادة التقييم الأصول + المخصصات

المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + أدوات الدين طويلة الأجل (مثل القروض المساندة أي القروض المطروحة في صورة سندات ذات آجال اقلها 5 سنوات، أدوات رأس مالية أخرى)

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:

3.6. يتم استبعاد العناصر الآتية من رأس المال الأساسي عند حساب كفاية رأس المال حسبما ورد في الاتفاقية

حيث تستبعد: الشهرة + الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

4.6. ألا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي بغرض

تدعيم عناصر رأس المال الأساسية بشكل مستمر باعتبارها المثلة لحقوق المساهمين

¹ - سليمان ناصر، المرجع السابق، ص 289.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

5.6. ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا ثم تحدد بـ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترق على حقوق الملكية.

6.6. أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.

7.6. يشترط القبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن يكون موافقا عليه ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية للبلد وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر.

وفي ضوء المعطيات السابقة فإن معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل I توضحه المعادلة

التالية: معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان = رأس المال / مجموع التعهدات والالتزامات مرجحة الخطر $\leq 8\%$

حيث: رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند - عناصر مستبعدة

مجموع التعهدات والالتزامات مرجحة = الأصول داخل الميزانية المرحجة + تعهدات خارج الميزانية مرجحة.

ثانيا: مقررات اتفاقية بازل II:

في ظل التطورات الاقتصادية والمستجدات الحاصلة في الأسواق الوطنية والعالمية، اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في اتفاقية 1988 (بالرغم من التعديلات الصادرة عقب الإعلان نسبة كوك 1988) بمثابة تنقيح وتكييف مع هذه التحولات كان ثمرة هذه المراجعة تشكيل مقرر (اتفاقية) جديد حول معايير كفاية رأس المال في مجال البنوك تضم مقاربات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط تنظيم مستويات رأس المال، أكثر استيعابا وتحليلا لأصناف المخاطرة المصرفية.

1. أهداف اتفاقية بازل II: ¹

يهدف المقترح الجديد بازل II إلى الأهداف التالية:

1.1. المزيد من معدلات الأمان ومتانة النظام المالي العالمي.

2.1. تحقيق العدالة من المنافسة وتدعيم التساوي في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.

¹ - ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مقالة على موقع الانترنت

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

3.1. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك في كافة مستوياتها.

2. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II: ¹

1.2. الدعامة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{رأس المال (الدرجة الأولى + الدرجة الثانية + الدرجة الثالثة)} \leq 8\%$$

مجموع الأصول والبنود داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر + (12.5 مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) %

ويبقى الإطار الجديد على كل من التعريف الحالي لرأس المال والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى الأصول

المرجحة بأوزان مخاطرها بنسبة 8 % ومن المتوقع زيادتها إلى 15 % مستقبلاً.

يتضح أوجه الشبه والاختلاف بين اتفاق بازل I وبازل II كما يلي:

1. أوجه الشبه:

1.1. أن نسبة كفاية رأس المال بقيت كما هي بدون تغيير حيث أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال

ما زال (8%)

2.1. لم يتغير تعريف رأس المال القانوني أو الرقابي الصالح للاستخدام هو ذاته كما بشأن الأدوات الصالحة

للدخول في الدرجة الأولى I تم النص عليه في بازل الأولى والثانية لرأس المال.

2. أوجه الاختلاف:

1.2. إدراج مخاطر التشغيل في اتفاق بازل II ، حيث يتضمن اتفاق بازل I هذا النوع من المخاطر.

2.2. لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها بازل II استحداث طرق جديدة تضمنها اتفاق بازل البنوك،

وبالتالي سيكون معدل كفاية رأس المال أكثر واقعية واتساقاً مع حجم المخاطرة.

2.2. الدعامة الثانية عمليات المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال ².

من خلال الدعامة الثانية، أدخل الاتفاق الجديد مفهوم رأس المال الاقتصادي على معادلة رأس المال الرقابي،

وبالتالي مكن المصارف من تحديد كفاية رأس المال بالارتكاز على مستوى المخاطر المترتبة عن المعاملات

¹ - معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص 03.

² - الشاهد سمير، التحديات الرقابية والإشرافية التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.. 06/11/2007 Site consulté le <http://www.uabonline.org>

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

والنشاطات المصرفية، فرأس المال الاقتصادي هو كمية رأس المال الذي تدخره المصارف لتغطية المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطا مصرفية معينة كالقروض والاكتتاب في العملات.

وتستهدف المراجعة أو المتابعة من قبل السلطات الرقابية التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال وفي هذا المجال تقترح اللجنة أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية وهي:

المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى كل بنك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه بصفة عامة وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع استراتيجية للحفاظ على مستوى لرأس المال لديه.

المبدأ الثاني: يجب أن تقيم السلطة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزاماتها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق برأس المال، وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في هذا الصدد فيتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المبدأ الثالث: يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع: يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحل دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.

3.2. الدعامة الثالثة انضباط السوق:

الانضباطية السوقية تعني تخفيض المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وأيضا تخفيضها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي.

وتنص هذه الدعامة على أن يتم الإفصاح بشكل دوري، نصف سنوي على الأقل تقدير على تركيبة رأس المال، أساليب تقليل من المخاطر، أساليب معالجة الضمانات.¹

¹ - حشاد نبيل، دليلك إلى التطبيق العملي، لبازل II في المصارف، الجزء الثالث، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2005، ص: 22.

ثالثاً: مقررات اتفاقية بازل III.

معايير “بازل 3” جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير “بازل 2” في حمايتها أو عدم التقيد بها أصل

1. مضمون اتفاقية بازل ثلاثة:

لقد جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، حيث تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة خمسة محاور نذكر منها:¹

1.1. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل:

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2 % إلى 4.5 % من متطلبات رأس المال الفئة الأولى التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة ، سوف يتم رفعها من 4% إلى 6%. وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين. إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال الحماية هو ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتناع الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية وهكذا تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5 % (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية) مقابل 8 % في الاتفاقيات السابقة.

1.2. مؤشر الرافعة المالية²:

إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل الثانية أحداً بالمعالجة الجديدة في الدعامة الأولى Pillar1 من دعائم متطلبات رأس المال وفقاً لما نصت عليه مقررات بازل ثلاثة، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك. ولمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف يكون متوافقاً عليها دولياً بما في ذلك المعالجات المحاسبية.

1 - مفتاح صالح: مداخله تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي 09 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص، 12.

2 - مفتاح صالح، المرجع السابق، ص، 13.

3.1. مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعملياتي عادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية:

تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية.

4.1. السيولة:

لقد أوضحت الأزمة المالية العالمية 2008 أن لمسألة السيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي والأسواق بكاملها. هذا الشيء كرسته لجنة بازل من خلال إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالمي للسيولة، حيث تقترح اعتماد نسبتيْن. الأولى للمدى القصير وتُعرّف بنسبة تغطية السيولة وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يُلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة. أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل. والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

5.1. حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي :

تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها كما ستقوم لجنة بازل بالترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وبنحو أقل تأثيرا (حلقيا أو دائريا) على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة.

2. المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III: تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:

- **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

- **المحور الثاني:** ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- **المحور الثالث:** تنص على نسبة الرفع المالي وتهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية

- **المحور الرابع:** يهدف إلى حث البنوك ألا تربط سياسات إقراض التي تقوم بها مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

- **المحور الخامس:** تناول لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة في الأجل القصير، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنوية في الأجل المتوسطة والطويلة الأمد¹.

¹ - معهد الدراسات المصرفية، المرجع السابق، ص 3، 4.

المطلب الثالث: متطلبات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية

أصدرت لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم توجد حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية.

أولاً: أعمال لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية في البنوك 1998:

أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة حيث تم التركيز فيها على أهمية الحوكمة المصرفية وتشمل ما يلي¹:

- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان 1998م.
 - مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة سبتمبر 1998.
 - تحسن شفافية البنك سبتمبر 1998.
 - إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية سبتمبر 1998.
- وقد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات وأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر من بينها:
1. توفر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
 2. توفر استراتيجية واضحة للمؤسسة، تسمح بقياس المستوى العام للمؤسسة، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
 3. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنة نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.
 4. وضع آليات التعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
 5. توفر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر.
 6. وجود تدفق كافٍ وملائم للمعلومات داخل البنك وأخارجه. بالحوكمة والإشراف على ما يلي:
 7. الحوافز المالية وغيرها لتشجيع المديرين والموظفين على العمل بشكل مناسب.
 8. توافر رقابة خاصة لتجنب المخاطر في المراكز التي يوجد فيها احتمالات تضارب المصالح في إطار العلاقات.

¹ - نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل 2، موسوعة بازل الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص 189، 190.

ثانيا: توصيات سنة 1999:

أصدرت لجنة بازل سنة 1999 وثيقة "تحسين الحوكمة" جاءت هذه الوثيقة بأبرز الممارسات التي تعمل على سلامة الحوكمة بالبنوك ضمن سبعة مبادئ هي¹:

1. المبدأ الأول: بناء الأهداف الاستراتيجية ووضع قيم للعمل.
2. المبدأ الثاني: وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية والمساءلة.
3. المبدأ الثالث: ضمان كون أعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياتهم.
4. المبدأ الرابع: ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا.
5. المبدأ الخامس: الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.
6. المبدأ السادس: ضمان كون أساليب المكافآت مشكلة من القيم الأخلاقية للبنك ومن المحيط الرقابي والاستراتيجي له.
7. المبدأ السابع: العمل والسير بحوكمة الشركات في البنك وفق أسلوب ونمط شفاف.

ثالثا: مبادئ الحوكمة من منظور لجنة بازل 2006:

أصدرت لجن بازل نسخة معدلة من توصيات وأعمالها السابقة عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة للمصارف تتمثل في²:

1. المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات. إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.
2. المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلى قيمه.
3. المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
4. المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.
5. المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
6. المبدأ السادس: على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسة المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.

¹ - جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 7، 2009، ص 86.

² - جبار عبد الرزاق، نفس المرجع، ص، ص 86، 87.

7. المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.

8. المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام

بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

نلاحظ أن مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية في التوصيات السابقة وتوصيات 2006 متشابهة من حيث انطلاقة كل مبدأ، ولكن مطورة ومعززة في لب وجوهر كل مبدأ، إضافة إلى أن التوصيات الأخيرة جاءت بالمبدأ الثامن الذي يعتبر الحديد مقارنة مع توصيات 1999 والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك على اعتبار الافلاسات والانهيارات التي حصلت في البنوك والمؤسسات الأخرى والتي نتجت عن سوء تقدير المخاطر التشغيلية (الاختلاس، التدليس، الغش في القوائم المالية) حيث أن هذا المبدأ يعمل على تذكير مجلس المديرين أكثر مما استعملتها توصيات 1999 أي أن هناك تغير في هيكل إدارة البنك¹.

¹ - بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر 2008، ص 120.

المبحث الثالث: ماهية بيئة الأعمال وأهم مقوماتها ومؤشرات قياس كفاءتها

تعد بيئة الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار بشكل خاص ، بحيث تشير بيئة الأعمال الى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات الاستثمار فالوضع العام والسياسي للدولة ومدى ما تمتاز به من استقرار سياسي وأمني ، وتنظيماته الإدارية وما تتميز به من فعالية وكفاءة ، ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه ومدى مرونته ووضوحه وطبيعة السوق وآلياته وامكانيته وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية ، وعناصر إنتاج وخصائص جغرافية وديمقراطية ، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته "مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال " ومن ثم فكل هذه العناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض .

المطلب الأول: تعريف بيئة الأعمال ومقوماتها.

أولاً: تعريف بيئة الأعمال.

1. يعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل القرض والخوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع، والسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسين.¹

2. كما يمكن تعريف بيئة العمل بأنها مجموعة من العناصر المستمدة من البيئة الكلية ولكنها تشكل قوى ذات تأثير على المنظمة وهي مرتبطة بعناصر في داخل حدود المنظمة.²

1- زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18/04/2006، ص 131.

2- سهام بن رحوم، بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظيفي، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم - علم إجماع - تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013/2014، ص 45.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

من خلال التعريفين السابقين نستنتج: أن بيئة العمل هي تلك العوامل والظروف المحيطة بالمنظمة والتي تؤثر وتتأثر بها كذلك أن القرارات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات والشركات الاقتصادية هي عملية مخططة ومدروسة بدقة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار البيئة المناسبة للأعمال من أجل كل الاحتمالات واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثانيا: المقومات الأساسية لبيئة الأعمال

تركز بيئة الأعمال الجاذبة لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، فحسب البنك الدولي تكمن المجالات الرئيسية لمناخ الأعمال كما وردت في تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في العناصر التالية:¹

1. الإستقرار والأمن: ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي الكلي العتبة الضرورية الى مناخ استثماري سليم. فالأجواء غير المستقرة أو غير الآمنة لها أثارها التي تظهر على أوضح وجه في بيئة الاستثمار، وذلك من خلال ما تؤثر به هذه الأجواء على حقوق الملكية. كما يرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرف "الفساد السياسي" الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يؤدي الى عدم التمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة المعروفة.

2. اللوائح التنظيمية والضرائب: إن الأسلوب المتبع من طرف الدول والحكومات لتنظيم عمل الشركات والمعاملات وفرض الضرائب عليها دور بارز في تشكيل مناخ الاستثمار. فاللوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تعوق الاستثمار المنتج، كما أنها توفق ما بين مصالح الشركات والأهداف الاجتماعية الأشمل. بينما ينجم عن فرض الضرائب بصورة سليمة عائدات تسهم في تمويل عمليات تقديم الخدمات العامة التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى.

1- عثمان ميرة، المرجع السابق، ص 76.

3. التمويل والبنية الأساسية:

1.3. التمويل: ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات المتعلقة بالمعلومات، وغالبا ما يزيد تفاقمها افتقار حقوق الملكية إلى الأمن. كما أن التدخلات الحكومية غالبا ما تزيد الأمر سوءا. ولقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم. ومن بين هذه النقاط يحتل التمويل الترتيب الأول بين أكبر القيود المعيقة للاستثمار.

2.3. البنية الأساسية: ترتبط البنية الأساسية أو الهياكل القاعدية بعملية التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا من حيث أنها عنصر البناء الاقتصادي. ولما كانت هذه البنية الأساسية تشمل أهم المرافق الاقتصادية، فإن الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفًا جيدة لنشاط أعمالها، وأن تحرز على القدر الكافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي.

4. الحكم الراشد : يظهر أنه من الصعب حصر مفهوم إدارة الحكم المعقد والمتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة وقد بذلت جهود متعددة لتعريف الأبعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد وهي تتراوح بين حكم القانون ، ومحاربة الفساد وفعالية القطاع العام ، وصولا إلى قدرة المواطنين على التعبير و "الديمقراطية" ، إلا أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وأراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية ، كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم الجيد بشكل تجريبي ، إلا أنه بالرغم من ذلك فالاعتماد على دراسات سابقة وتجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريضة لإدارة الحكم يمكن أن يدعم الوارد حول العديد من الدول . ومهما تعددت تعاريف "الحكم الجيد" ومهما تنوعت محتوياته، فإنه يمكن تحديد الإشكالية في مجموعة من العناصر الأساسية تم تحديدها في وثيقة البنك العالمي لسنة

1992 في:¹

2- زائري بلقاسم، بلحسن هوارى، المرجع السابق، ص 13، 16.

- تسيير القطاع العام.

- المسؤولية.

- دولة القانون أي الإطار القانوني لتنمية.

-الإعلام والشفافية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس كفاءة بيئة الأعمال.

لقياس كفاءة بيئة الأعمال ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية والتي تهدف إلى تقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها أو عدد الدول التي تغطيها إلا أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار وراسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين. تتمثل المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة الأعمال في عشر مؤشرات كالتالي:¹

1. مؤشر استخراج تراخيص البناء: وهو مؤشر يصدر سنويا منذ سنة 2006 يقيس هذا المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لإنجازها وتكلفة استصدارها.

2. مؤشر إغلاق المشروع: وهو مؤشر يصدر سنويا منذ سنة 2004 ضمن تقارير بيئة الأعمال. ويركز مؤشر "تصفية النشاط التجاري" على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

3. مؤشر التجارة عبر الحدود: يركز هذا المؤشر على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة استيراد أو تصدير شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة ضمان الاستثمار، الكويت، 2010، ص 03.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

اللازمة لعملية الاستيراد أو التصدير وبالفرة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدى النهائي بين طرفي العملية وانتهاءً بتسليم الشحنة.

4. مؤشر إنفاذ العقود: إن وجود نضام قضائي فعال وكفى للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته، ففي ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر فإن المصارف سوف تكون أكثر استعداداً لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الأخرى ممثلة في رؤوس أموال المستثمرين. وقيس مؤشر "إنفاذ العقود التجارية" مدى مرونة أو جهود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية.

5. مؤشر بدء المشروع: عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. وفي حالة ارتفاع المؤشر فإن ذلك يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عدداً قليلاً من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.

6. مؤشر توظيف العاملين: يقيس مؤشر "توظيف العاملين أو الاستغناء عنهم" مدى مرونة أو جمود التشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة لسوق العمل في 181 دولة حول العالم. وفي تقرير عام 2011 جرى إدخال تغييرات إضافية على منهجية هذا المؤشر من خلال منح نقاط إيجابية لسياسات حماية العاملين التي تلتزم باتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة نصاً وروحاً.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال

7. **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس مؤشر "دفع الضرائب" الذي تم استحداثه منذ عام 2006 مدى مرونة أو

جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة، والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال

تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية.¹

8. **مؤشر حماية المستثمر:** يمثل مؤشر "حماية المستثمر" الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 أحد المؤشرات

العشرة المكونة لمؤشر بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي. ويقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من

مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارة بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب

شخصية في 183 دولة حول العالم.

9. **مؤشر الحصول على الائتمان:** يعد الائتمان المصرفي من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل

عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول

النامية وخاصة العربية. ويقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة

وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 183 دولة حول العالم.

10. **مؤشر الحصول على الطاقة الكهربائية:** وهو مؤشر تجريبي جديد تم استحداثه سنة 2009 ويركز فقط

على خدمة توصيل التيار الكهربائي. ويقيس الوقت المستغرق لتوصيل التيار الكهربائي، تكلفة توصيل التيار،

وجودة التوصيلات ومعايير السلامة.²

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2001، ص 03.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المرجع السابق، ص 03.

المطلب الثالث: أهمية الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك في تحسين مؤشرات كفاءة بيئة الأعمال وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب الى ثلاث نقاط كالتالي:

أولاً: دور حوكمة البنوك في حوكمة غيرها من الشركات وأثرها على تحسين مؤشر حماية المستثمر.

تمثل المبالغة في قيمة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية أو البنوك لتقديم التمويل اللازم للمستثمرين أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ المشروعات وخاصة للمستثمرين غير القادرين على تقديم مثل تلك الضمانات. وفي هذه الحالة يلجئ المستثمرين إلى البحث عن شركاء لتمويل مشروعاتهم، إلا أن صعوبة الوصول إلى هؤلاء الشركاء تمثل عائقاً آخر امام إقامة المشروع.

كما أن الشركاء عادة ما يتخوفون من استيلاء المستثمرين على أموالهم ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى إدخال أساليب الإدارة السليمة في الشركات (حوكمة الشركات) وتعني الشفافية والافصاح عن البيانات والمعلومات التي من شأنها تقديم الحوافز للمستثمرين للحصول على التمويل اللازم للمشاريع دون الحاجة إلى ممارسة الرقابة والمتابعة اليومية لعمليات تلك المشاريع. الأمر الذي يعني ضرورة توفير حماية قانونية لكبار وصغار المستثمرين عن طريق إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن المعلومات وبيانات الملكية والأداء المالي وطبيعة النشاط والمعاملات

ثانياً: دور الحوكمة في الرفع من أداء البنوك وأثرها على تحسين مؤشر الحصول على الائتمان.

بما أن عملية توفير الائتمان ملقاة على عاتق البنوك، فإنها مطالبة بأن تكون على قدر من الكفاءة التي تمكنها من الاضطلاع بمهمة توفير الائتمان ومنحه وفق اعتبارات اقتصادية. يمكن أن يلعب تطبيق الحوكمة في البنوك دوراً مهماً في هذا المجال من خلال:¹

1. زيادة كفاءة البنوك في تعبئة المدخرات وفي توجيه منح الائتمان.

1. القضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك.

2. إنجاح عملية خوصصة البنوك المملوكة للدولة لرفع من كفاءتها.

¹ - عثمانى ميرة، المرجع السابق، ص، ص 83، 91.

ثالثاً: دور حوكمة البنوك في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وأثر ذلك على استقرار لنظام
الاقتصادي.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم مؤشرات كفاءة بيئة الأعمال ولا شك أن ضمان الاستقرار الاقتصادي مرتبط بشكل كبير باستقرار النظام المالي، واستقرار النظام المصرفي (باعتبار أحد أهم أجزاء النظام المالي) يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق ذلك، ولأجل بيان العلاقة بين توفر الحوكمة في البنوك وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي سيتم دراسة.

1. دور الحوكمة في البنوك في استقرار النظام المصرفي:

لقد بينت عدة دراسات حديثة العلاقة الكبيرة بين وجود ممارسات سيئة للإدارة في البنوك وحدوث الأزمات المصرفية ، فعلى سبيل المثال توصلت دراسة كل من Menkhoff و Sawanapon إلى أن إتباع سياسات التحرير المالي في ظل بيئة مؤسسية غير متطورة يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفية ، وإن عدم فعالية آليات الحوكمة المصرفية يمثل مصدراً قوياً لحدوث تلك الأزمات ، وفي نفس الإطار أثبتت دراسة أجريت على 35 بلد أن وجود رقابة مصرفية ملائمة يسمح بانخفاض فرص حدوث أزمات مصرفية ، وقد أقر Horicuchi بان ضعف الحوكمة المصرفية كان أساس حدوث الأزمات الآسيوية سنة 1998، والتي كانت لها نتائج سلبية على استقرار الاقتصاد ككل من خلال تأثيرها المباشر على متغيرات الكلية للاقتصاد .

2. دور استقرار النظام المصرفي في الاستقرار الاقتصادي:

عانت خلال العقدين الماضيين بلدان كثيرة من ضائقة كبيرة في القطاع المالي، ولعل أكثر الجولات حدة هي تلك التي سببتها المشكلات المالية التي واجهتها بعض الأسواق الناشئة. كما أن مشكلات النظام المصرفي التي بدأت في منتصف التسعينات في بعض البلدان الآسيوية أظهرت إمكانية حدوث عدوى والتي كانت لها آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي وبتالي على استقرار الاقتصاد ككل، حيث تبين نتائج الدراسات أن الأزمات المالية تقتزن بتغيرات كبيرة في متغيرات الاقتصاد الكلي.¹

1- عثمان ميرة ، المرجع السابق، ص 100,99 .

الخلاصة

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد ركائز الأساسية لنمو اقتصاد البلاد ، كما أن تطوير أداء الإدارة المصرفية ينعكس ايجابيا على قرارات المستثمرين و القطاع المالي و تنشيط الاقتصاد، و لا يكون ذلك إلا عن طريق تطبيق مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي ، من أجل حماية المودعين بجانب حماية أموال المساهمين و حماية مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة أمثال العاملين الداخليين و جميع المتعاملين مع البنك ، ففي عام 1999 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي إرشادات بشأن اعتماد أفضل الممارسات، و التي تمت مراجعتها في 2006 و التي تم من خلالها ضبط المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة في البنوك . ويظهر من خلال مراجعة مبادئ الحوكمة في البنوك أن المسؤولية ملقاة على عاتق مجالس إدارة البنوك لتطبيق أفضل للحوكمة داخل البنك.

يمكن تطبيق الحوكمة في البنوك أن يساهم في تحسين بيئة الأعمال وذلك خلال تأثيرها المباشر وغير مباشر على تحسين بعض المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال كمؤشر الحصول على الائتمان وهذا بمساهمتها في تحسين أداء البنك من خلال رفع قدرته في تعبئة الموارد ومنح القروض، كما أنها تلعب دورا كبيرا في وقاية النظام المصرفي من الوقوع في الأزمات بالإضافة إلى أثرها الغير مباشر على المؤشر حماية المستثمر من خلال التأثير على الشركات بتبني وتطبيق مبادئ الحوكمة وذلك بوصفها الأساسي لتمويل.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من

البنوك الجزائرية

تمهيد:

واجه القطاع المصرفي الجزائري عدة أزمات أرجعت أسبابها إلى ضعف الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك قبل وأثناء ممارستها لنشاطها مما أستوجب قيام السلطات الجزائرية القيام بعدة إصلاحات هيكلية بهدف تحسين وضعية القطاع المصرفي وحمايته من الوقوع في أزمات أخرى وذلك ابتداء من سنة 1986 م أهمها إصدار قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990 والذي تم تعديله بالأمر 11/03 الصادر سنة 2003 م.

ولم تحضي قضية الحوكمة باهتمام كبير في الجزائر إلا أن الانتشار المتزايد للفساد المالي والإداري جعل من تبني قواعد الحوكمة ضرورة قصوى خاصة بعد إلحاح عدة منظمات مالة ودولية على رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك العالمي على تبني هذه القواعد وكذلك أثرها على تحسين وتنشيط بيئة الأعمال بالجزائر.

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع حوكمة المؤسسات المصرفية وأهم الجهود المبذولة من طرف السلطات الإشرافية الجزائرية لتهيئة بنية أساسية تساعد على تطبيق قواعد الحوكمة، كذلك واقع بيئة الأعمال بالجزائر ويقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: واقع حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية وبيئة الأعمال بها.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة في إطار تبني قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية.

المبحث الثالث: عرض الاستبيان الخاص الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: واقع حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية وبيئة الأعمال بها

ان إصلاح النظام المصرفي والحرص على سلامته ومحاولة تطويره من الأولويات الراهنة للمجتمع الدولي ككل والجزائر على غرار بقية الدول شرعت في إصلاحات اقتصادية هيكلية استدعت خلق علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية القائمة على النظام الحر والمنافسة، وتحسين بيئة الأعمال بالجزائر.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد احتفظ الجهاز المصرفي الجزائري بميكله إلى غاية بداية السبعينات حيث عرف العديد من الإصلاحات في تسييره وتنظيمه، ويمكن الوقوف عند أهم الإصلاحات التي حظيت بها المنظومة المصرفية الجزائرية وهي:

اولا: الإصلاحات المصرفية قبل 1990¹

ابتداء من سنة 1971 تم إدخال بعض التعديلات على نظام التمويل القائم، فقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي:

1. قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

2. قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

3. التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية.

وكان التمويل البنكي للمؤسسات العمومية يتم حسب مبدأ التوطن المصرفي الموحد حيث تلتزم كل مؤسسة بتوطن كل عملياتها المالية في بنك واحد وتقوم بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية، الحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 178. 179.

من خلال دراسة الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية سنة 1986 تميزت بما يلي:¹

1. ملكية النظام البنكي للدولة.
 2. خضوع النظام البنكي لقواعد التسيير الاشتراكي.
 3. انعدام المنافسة لتخصص كل بنك في قطاعات محددة من قبل الدولة.
 4. تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العامة.
 5. تعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي، فهي تعتبر المتسبب الأول في دفع البنك المركزي إلى الإصدار النقدي بشكل لا يبرره الوضع النقدي كما تتكفل بتوزيع القرض.
 6. النظام البنكي كان على مستوى واحد، وهذا يعني أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد، ولا يملك البنك المركزي عمليا سلطة حقيقية على سلوك هذه البنوك.
- وقد شهدت الفترة الممتدة 1986-1988 محاولة إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وتجسد في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 12-86 في أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، أين أدخلت إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية، وقد كان هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العلمية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بالمؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

ثانيا :الإصلاحات المصرفية بعد1990²

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 مرحلة فاصلة بين حقبتين مر بهما مجمل الاقتصاد الجزائري بالانتقال من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى مرحلة اقتصاد السوق، وقد جاء هذا القانون بمجموعة من المبادئ تتمثل في:

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية : ويعني ذلك أن القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءات على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرفها.

¹ - الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص، 194.

² - فلفلي الزهرة، حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص، 199.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة : ويعني هذا أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى تمويل عمزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أصبح يخضع لبعض القواعد.

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : حيث تم إبعاد الخزينة عن منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منحها.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: فألغى القانون هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة، ومستقلة أسماها مجلس النقد والقرض.

5. وضع نظام بنكي على مستويين : ويعني هذا التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبالتالي يستعيد البنك المركزي وظيفته بصفته بنك للبنوك

ثالثا: هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء إصلاح 1990¹

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري، ولأول مرة سمح للبنوك الأجنبية أن تمارس نشاطاتها في الجزائر، كما أنه، سمح بإنشاء بنوك خاصة وقد شهدت سنة 2003 تحسين قانون النقد والقرض 10/90 بموجب الأمر رقم 03/ 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 على إثر الأزمات المصرفية التي ميزت هذه المرحلة والتي أفضت إلى إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري مما سمح للسلطات العمومية بإعادة النظر في قانون 10/ 90 وإجراء بعض التعديلات عليه والتي تمثلت فيما يلي:

1. السماح لبنك الجزائر من التطبيق الأحسن لصلاحياته.

2. تدعيم التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في الشؤون المالية .

3. السماح بأفضل حماية للبنوك وادخار الجمهور.

¹-Abdelkrim Sadeg, Système Bancaire Algérien, Edition ABEN, Algérie, 2000, p-p : 23 -24.

المطلب الثاني: القواعد والمعايير الاحترازية المطبقة من قبل النظام المصرفي الجزائري

وتتضمن المعايير الاحترازية المطبقة في الجزائر مجموعة من القواعد والنسب، والتي تم استنباطها من المعايير الاحترازية التي جاءت ت بها لجنة بازل ولقد أدخلت السلطات الجزائرية التنظيم الاحترازية ابتداء من اول جانفي 1992 حسب الأمر رقم 91-09 المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

أما النظم الاحترازية هي عبارة عن القواعد للتسيير الميداني المصرفي، يجب على مؤسسات الائتمان احترامها من اجل ضمان سيولتها وملاءتها تجاه المودعين حتى تكسب العمليات المصرفية الثقة، و¹ يمكن إجمالها فيما يلي:²

أولا: الأموال الخاصة النظامية: تشكل الاموال الخاصة العنصر الأساسي لحساب مختلف معايير التسيير، وتضم العناصر التالية:

1. الأموال الخاصة القاعدية: تتكون من العناصر التالية:
 - 1.1. رأس المال الاجتماعي.
 - 2.1. احتياطات أخرى غير تلك الخاصة بإعادة التقييم.
 - 3.1. نتيجة السنة المالية الأخيرة المقفولة، في انتظار تخصيصها، مع طرح توزيع الأرباح المتوقعة.
 - 4.1. مؤونات المخاطر المصرفية العامة بالنسبة للحقوق الجارية.
2. الأموال الخاصة التكميلية: تضم الأموال الخاصة التكميلية العناصر التالية
 - 1.2. احتياطات وفروق إعادة التقييم
 - 2.2. الديون المرتبطة بمدة غير محددة.
 - 3.2. الأوراق المالية والقروض المقيدة بشروط كما حددتها الفقرة 03 من المادة من التعليم (74-94) المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

¹ - نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي، الملتقى. الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "واقع وآفاق"، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، 14/15 ديسمبر 2004، ص، 470.

² - حورية خي، آليات ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص، 159، 160.

ثانيا: قاعدة الحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر: تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، وتتوقف على إلزام البنوك والمؤسسات المالية على تحرير حد أدنى لرأس المال المحدد بالمادة رقم 02 من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 2004/30/04، فقد تم تحديد رأس المال الأدنى كمايلي: 02 مليار و 500 مليون دج بالنسبة للبنوك، 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.¹

ثالثا: نسبة الملاءة: وقد حدد بنك الجزائر نوعين من هذه النسب يهدف النوع الأول إلى ضمان تغطية المخاطر، بينما النوع الثاني إلى توزيع هذه المخاطر، ونذكرهما:²

1. نسبة تغطية المخاطر: وهي ما يعرف بنسبة كوك، تهدف هذه النسبة إلى دعم استقرار النظام المصرفي تتمثل في علاقة بين الأموال الخاصة للبنك والأخطار المحتملة جراء القروض التي يقدمها لزيائنه، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{"نسبة كوك"} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة}} \leq 8\%.$$

2. نسبة توزيع المخاطر: تسمح هذه النسب بمعرفة مستوى التعهدات مع المستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين والتي تتجاوز الحد أقصى، وهذا لتجنب أي تركيز لأخطاء مع نفس الزبون أو مع نفس المجموعة من الزبائن.

لقد حدد بنك الجزائر نسبة المخاطر المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25% من الأموال الخاصة الصافية للبنك وقد ألزم بنك الجزائر المؤسسات المصرفية بتحديد هذه شهريا وإعداد قائمة بالنسبة للزبائن تتجاوز معهم نسب توزيع المخاطر 15%، وهذا لمعرفة المستوى الكلي لالتزامات هذا الصنف من العملاء، وبالتالي مقارنتها مع الأموال الخاصة الصافية للبنوك، ولضمان متابعة أحسن للتعهدات الممنوحة للزبائن فإن الحقوق على هؤلاء ترتب حسب مستوى المخاطرة، وهذا لتكوين مؤونات أخطار القروض.

¹ - صبرينة صالح، أثر تطبيق نظام الحوكمة في البنوك على تطوير القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص، 191، 192.

رابعاً: نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، وتهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة ومن دون مشاكل.¹

المطلب الثالث: بيئة الأعمال بالجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق للمؤهلات التي تتميز بها بيئة الأعمال بالجزائر والمعوقات التي تعترضها.

أولاً: مؤهلات بيئة الأعمال بالجزائر

تتوفر الجزائر على جملة من المؤهلات التي تجعلها وجهة ملائمة للاستثمارية يمكن ذكرها فيما يلي:

1. المؤهلات الطبيعية: تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية الشبابية ذات الكفاءات المختلفة المستوى.² كما تتوفر على قاعدة صناعية كبرى تم بنائها عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى الاستثمار من أجل الزيادة في الإنتاج ضف إلى ذلك ما يلي:³

1.1. حجم السوق: تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم² بشريط ساحلي يقدر 1200 كلم وبهذا تعد الجزائر عاشر أكبر دولة من حيث المساحة و الثانية إفريقيا، مما يجعلها قادرة استقبال على أكبر من الاستثمارات، ويبلغ عدد سكانها 34.1 مليون نسمة مما يفسر حجم الاستهلاك.

2.1. لبنية التحتية: تملك الجزائر أهم شبكة طرقات في المغرب العربي حيث يبلغ طولها حوالي 104000 كلم كما تتوفر على 4500 كلم من السكك الحديدية، ويوجد بها ميناء رئيسي 9 منها تستقبل جميع أنواع السلع و4 منها مخصصة لنقل النفط.

3.1. المحيط التقني: بلغت نسبة المتعلمين 70 بالمئة من سكان الجزائر تسعى جاهدة لمواكبة التطورات التكنولوجية.

¹ - درس رشيد وبكري سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24، 25، أبريل 2006، ص 294.

² - منصور الزين، واقع أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02 جامعة شلف، ص 146.

³ - عثمان ميرة، المرجع السابق، ص 107.

4.1. إنتاج الطاقة: تمتلك الجزائر موارد طاقوية معتبرة، منها البترول حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في مجال احتياط البترول، 18 عالميا في إنتاجه، و12 عالميا في تصديره، وبالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في احتياطي الغاز، والخامسة في إنتاجه والثالثة في تصديره.

5.1. الناتج المحلي الإجمالي: 183.210 مليون دولار سنة 2014، نسبة النمو 4.0 %، معدل التضخم 1.9 % سنة 2014، والمبادلات التجارية تمثل فيها الواردات 30.07 مليار دولار والصادرات 33.24 مليار دولار وميزان التجاري 3.17 مليار دولار.

6.1. الجانب السياحي: توجد في الجزائر الكثير من الثقافات، وصناعة تقليدية متنوعة ذات أصالة تعكس الطابع الشعبي.

2. الإجراءات الداعمة للاستثمار : لقد صاحبت المؤهلات الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها الجزائر جهود الدولة لتهيئة بيئة أعمال مواتية لترقية الاستثمار في الجزائر ، من خلال سياسة رشيدة في تسير أمور الدولة بأسس علمية و بحبرات محلية ودولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد ، وتقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين و الأجانب) مع تسهيل و تبسيط الإجراءات و في هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم : 93 -05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ، حيث تمثلت مهامها أساسا في :

1.2. دعم ومساعدة المستثمرين، ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات وذلك بتزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.

2.2. إجراء التقييم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

ثانيا: معوقات بيئة الأعمال بالجزائر¹

رغم الجهود والمسعى والإجراءات التي بذلتها الجزائر لاستقطاب الاستثمار وتشجيعه، إلا أنها مازالت بحاجة إلى المزيد من الجهود الإضافية لتذليل العراقيل والمعوقات وذلك لتحسين وضع بيئة الأعمال بالجزائر، وهذه العراقيل والمعوقات يمكن إجمالها في:

¹ - عثمان ميرة، المرجع السابق، ص، ص 113، 114.

1.العراقيل السياسية: إن نجاح السياسة المتبعة من طرف الحكومة من أجل تشجيع وجلب الاستثمارات مرهونة بمدى استقرار الوضعية السياسية والأمنية للبلاد يعتبر هذين العاملين أساسين في اتخاذ قرار الاستثمار، لقد عرفت الجزائر أزمة أمنية حادة خلال التسعينات والتي كانت منها أثار وخيمة على جميع المستويات تسببت في ترسيخ صورة اللا أمن في الجزائر على مستوى الإقليمي والعالمي وحتى العربي.

2.العراقيل الاقتصادية: تتمثل أهم هذه العراقيل في:¹

1.2.محدودية السوق المحلي: الذي ينتج أساسا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، ومن ثم معاناة المستثمر من مشاكل وصعوبات لتسويق منتجاته أو حتى القيام بمشاريع جديدة، وترتبط بهذا الأمر الصعوبات التي تكتنف تحرير المبادلات التجارية ومن أهمها المنافسة الشديدة للسلع الأجنبية المثيلة في الدول الأخرى.

2.2.ارتفاع تكاليف الإنتاج

2.3.الضرائب المرتفعة والمتعددة والازدواج الضريبي مع وجود غموض في القوانين الضريبية.

2.4.محدودية أسواق رأس المال.

2.5.تباطأ مشاريع الخوصصة بسبب الغموض الذي مازال يرتبط بالإطار التشريعي المتعلق بها.

3.العراقيل الاجتماعية: تعد دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف نقطة هامة في تحديد جاذبية البلد وبما أن المستوى المعيشي للأفراد يتحدد عن طريق معرفة مستوى الدخل، وبما أن الجزائر تتميز بانخفاض المستوى المعيشي لأفرادها فإن هذه الوضعية تعد معرقله للاستثمار في ظل حقيقة أن أغلب سكانها لا يستطيعون اقتناء السلع، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تعتمد على تكنولوجيا عالية أو على رؤوس أموال كبيرة.

4.العراقيل القانونية والتنظيمية: يمكن أن نوضح هذه العراقيل في النقاط التالية:

1.4.عدم وضوح النصوص في قوانين تشريعات الاستثمارات، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية لها.

2.4.انعدام الرقابة القبلية والتراخيص الخاصة بتهيئة بيئة الأعمال.

3.4.عدم مسايرة التطورات الحاصلة في تشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لا سيما وأن عددا من القطاعات لا يزال يعاني شبه جمود في مجال الإصلاح.

4.4.الرشوة والفساد الإداري.

¹ - عثمان ميرة، المرجع السابق، ص، ص، 115، 116.

المبحث الثاني: جهود السلطات الجزائرية في مجال تطبيق الحوكمة في البنوك

يُعد الاهتمام بموضوع الحوكمة في الجزائر حديث إلى حد بعيد، فحتى وقت قريب كانت الجزائر تعتمد نموذج الاقتصاد الموجه ومنذ أن أعلنت الجزائر تبنيها الخيار الاستراتيجي بالتحول إلى اقتصاد السوق ظهرت الحاجة الملحة والمتنامية للمؤسسات في توحيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة، وذلك من خلال إعادة صياغة أنماط الحوكمة بها، وبناء عليه تم تشكيل فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات، وقد حظيت هذه المبادرة بدعم كامل من طرف السلطات العمومية، الممثلة في وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والتي كلفت إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكذا تسخير الدعم المادي لها.

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة جهود السلطات الجزائرية في مجال تبني وتطبيق بعض مبادئ الحوكمة. وعليه يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: الميثاق الوطني للحكم الراشد في الشركات ودوره في دعم حوكمة البنوك الجزائرية.

المطلب الثاني: ملامح تبني بعض مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: الميثاق الوطني للحكم الراشد في الشركات ودوره في دعم حوكمة البنوك الجزائرية

إن وجود ممارسات جيدة في الشركات المدينة يُعتبر عامل مهم بالنسبة للبنوك؛ فالبنوك تحتاج إلى معلومات دقيقة عن أوضاع الشركة لكي تقيم المخاطر بشكل جيد، وهذا بدوره يتطلب من الشركة أن تقدم للبنوك دفاتر جيدة للتوثيق والتدقيق والمراجعة، وبمعنى آخر يجب على الشركة أن تنفذ نظاما جيدا لحوكمة الشركات، والمعروف أن البنوك قد تتعرض لعواقب سيئة عند تقديم القروض للشركات التي تقدم بيانات غير صحيحة (ومثال ذلك البنوك التي أقرضت شركة انرون والتي تسببت في الأخير في إفلاسها)¹.

وبناء عليه فقد تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 والذي جاء في الوقت المناسب، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات سيساعد على بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي الممثل في البنوك.

أولا: تعريف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

صدر ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر في مارس 2009، ويعد هذا القانون ذو صبغة تعليمية بخبرة ألمانية يهدف إلى مساعدة رؤساء الشركات على اكتساب الأدوات الأساسية التي تمكنهم من القيام بالحوكمة بشكل فعال، وفي الوقت الحالي يتم العمل بمبادئ هذا القانون بشكل طوعي.

وقد شكلت مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر بالاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة بـ 2004، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.

¹ - مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، ص، 10.

² - رشيدة حمادو: جريدة الفجر، يوم 13-04-2009.

ثانيا: المؤسسات المعنية بتنفيذ الميثاق

تُعد كل المؤسسات الجزائرية المعنية بتطبيق هذا الميثاق إلا أن الميثاق الحالي لا يطبق على المؤسسات ذات رأسمال، والتي تخرج إشكالية الحكم الراشد فيها عن نطاق الميثاق الحالي لأنها ترتبط بمقاربة خاصة تتوقف على الاستعمال الجيد للأموال العمومية هو، موجه بصفة خاصة إلى:¹

1. مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك نظرا لما تحتله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مكانة مميزة في الاقتصاد الجزائري، وذلك أنها تعتبر مصدر من مصادر الناتج الخام خارج قطاع المحروقات ولما توفره من مناصب الشغل إلا أنها تواجه بعض المشاكل فيما يخص التطبيق السليم لحوكمة الشركات.
2. المؤسسات المساهمة في البورصة أو التي تنهيا لذلك.

ثالثا: مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر²

يهدف تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر إلى مجموعة من القيم التي تمكن المؤسسة من الاستمرار والنجاح؛ ولحماية أصحاب السندات الصغيرة من خطر ذوبان هياكل الأسهم، لعدم التحكم في هياكل التسيير والمراقبة للمؤسسة، وتتجلى هذه القيم في:

1. الإنصاف
2. الشفافية
3. المساءلة
4. المحاسبة

وتعتبر هذه المقاييس عالمية وهي تدعم بعضها البعض أي أنها تطبق مع بعضها البعض.

¹ - مريم بليل مجوي، الحوكمة في الجزائر، مقال منشور في الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مارس 2010، ص: 40.

² - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الصادر في 2009، ص: 25.

المطلب الثاني: ملامح تبني بعض مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

تمّ تخصيص جهود خاصة للقطاع البنكي شملت على عدة جوانب تعنى بتعزيز الحوكمة في البنوك يمكن إجمالها فيما يلي:¹

1. فيما يخص الإفصاح والشفافية:

تكتسي شفافية عمليات المصارف وهياكلها وأدائها المالي أهمية كبيرة لعدد من الأسباب تتراوح بين القواعد الاحترازية و حوكمة الشركات، فقد نصت مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة OECD من خلال بندها الخامس " الإفصاح والشفافية" على ضرورة أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة بالنسبة للشركة وفي نفس المجال فقد نصت اتفاقية بازل II على ضرورة أن تتوفر البنوك والمؤسسات المالية على نظام دقيق للمعلومات، يمكنها من القيام بعمليات الإفصاح والشفافية بشكل مطلوب.

وعليه فإن المشرع البنكي الجزائري ومحاولة منه لتطبيق بعض ما جاء في اتفاقية بازل بشأن الإفصاح والشفافية فقد أصدر العديد من التعليمات التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالقيام بالإفصاح عن مختلف البيانات ذات العلاقة بنشاطها، ونظرا لأن لجنة بازل كانت قد ركزت على وجوب قيام البنوك بالإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها أثناء قيامها بنشاطها فقد ألزمت اللجنة المصرفية بالجزائر البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر على القيام بالإعلان كل ثلاث أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها، ويمكن للجنة المصرفية أن تطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية الإعلان عن معدل الملاءة في تواريخ غير محددة في إطار عملها الرقابي والإشرافي.

ويجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن ترسل للجنة المصرفية ومندوبي الحسابات تقريرين أحدهما حول الشروط التي تتم في إطارها المراقبة الداخلية، وآخر خاص بتقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها.

¹ - عثمان ميرة، المرجع السابق، ص 146.

2. فيما يخص الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية الدولية:

تعد عملية الإفصاح والشفافية مطلب أساسي من مطالب تحسين الحوكمة في البنوك كما تم ذكره سابقا، وذلك لتعزيز هذه العملية على مستوى البنوك وإعطائها أكثر فعالية فقد ركزت لجنة بازل أن ترتبط عملية -الإفصاح بتطبيق القواعد المحاسبية الدولية (IASC) وتماشيا مع ذلك ولتوحيد مسك المحاسبة مع ما هو متعارف عليه دوليا قامت السلطات الجزائرية بإصدار القانون رقم 07-11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يتلاءم والمعايير المحاسبية الدولية والذي كان من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2010.¹

يعتبر التزام البنوك الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية IAS عنصر مساعد كبير يبرهن تكيفها مع متطلبات لجنة بازل ويدعم عملها في سبيل تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي، إلا أن تطبيق هذه المعايير لا يتوقف على منهجية تقديم وتحليل النتائج من طرف دائرة المالية والمحاسبة فحسب، بل يتطلب الأمر مساهمة العديد من الدوائر في البنك واعتماد أنظمة معلوماتية متطورة باستخدام موظفين ذوو درجة عالية من الكفاءة، وهي العناصر التي على البنوك الجزائرية توفيرها لضمان أكبر درجة من توافق مع المعايير الدولية للمحاسبة (IASC) وهذا حتى يمكن المقارنة بين المعلومات والمعطيات المالية والمصرفية الخاصة بالجهاز المصرفي المحلي مع العالمي على أساس موحد وسليم.

تجدر الإشارة إلى أن البنوك الجزائرية الآن تطبق نظام محاسبي خاص، بما وفق نصوص مواد النظام رقم 92-08 المؤرخ في 1992/11/17 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ووفقا للمادة الثانية من النظام رقم 92-08 تلزم البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها محاسبيا طبقا لمخطط الحسابات المصرفي وأن تلتزم مطابقة الترميز واسم ومضمون حسابات العمليات، ويتماشى مخطط الحسابات المصرفي طبقا للمبادئ المحاسبية العامة، وتلزم البنوك والمؤسسات المالية أن تتقيد بالأحكام العامة للمخطط الوطني للمحاسبة وأحكام النظام 92-08 مع الأخذ بعين الاعتبار التوضيح التالي: بالنسبة للمعلومات المحاسبية المتضمنة في الوثائق المخصصة لبنك الجزائر أو اللجنة المصرفية وبالنسبة للمعلومات الضرورية لحساب معايير التسيير، فعليها أن تتقيد بالتسلسل الزمني للعمليات وإمكانية إثباتها بوثائق أصلية.

¹ القرار المتعلق بالمخطط المحاسبي الجديد الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 الموافقة ل: 25 مارس، 2009.

3. فيما يخص مجالس إدارة البنوك.

تتوقف الحوكمة الجيدة لأي منشأة تجارية إلى حد كبير على المهارات والخبرات ودرجة المعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس إدارتها، أما أعضاء مجالس إدارة البنوك والمؤسسات المالية فيحتاجون بالإضافة إلى ما سبق مواكبة مختلف التطورات في المجالات الفنية والمحاسبية والنظم واللوائح، ومن ثم فقد أولت لجنة بازل عناية خاصة لهذا الجانب فاهتمت بتوصيف عضو مجلس الإدارة المستقل ودوره في اتخاذ القرارات، عضوية مجلس الإدارة (من حيث عدد الأعضاء المكونين للمجلس)، عدد مرات اجتماعه، مؤهلاته وتكوينه، الرواتب التي يتلقاها أعضائه ... الخ، وفي هذا الإطار فقد أصدرت السلطات الجزائرية مجموعة من القوانين تمس عدة جوانب (تركيبيّة . مجلس الإدارة، تكوينه ومؤهلاته، الأجور التي يتلقاها أعضائه واللجان المنبثقة عنه) يمكن إجمالها في:

1.3. تحسين دور مجلس الإدارة وإدارة البنوك: حيث تم إعداد عقود النجاعة الجديدة إثر تقييم العقود الموقعة في 2004 وهي تشمل نظاما جديدا لرواتب مسيري البنوك

2.3. تحسين دور مجالس الإدارة من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات داخلية جديدة تقتضي على وجه الخصوص بإنشاء لجنة تدقيق وهذا الدور سوف يعزز من خلال التعزيز المطرد لخبرة الأعضاء وتحسين الإدارة عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاقيات المهنة.¹

3.3. وفي مجال رفع مستوى الإدارة وتأهيل أهم الوظائف ورفع مستواها في البنوك العمومية، وتصدر الإشارة إلى تنفيذ مخططات التأهيل ورفع المستوى المؤسسي والمالي الذي أجري على أساس التدقيق المؤسسي والمالي وتوقيع عقود المساعدة المعززة والتعاون مع البنوك الأجنبية من خلال توسيع التكوين في مجال البنوك مع الخبراء الأجانب.

4.3. توسيع مجلس الإدارة حيث أصبح يتكون من 6 أعضاء يرأس المجلس مدير وخبير محاسبي، وهو مدعو إلى تنشيط القدرة في مجال التنظيم والإجراءات الرقابية الداخلية، وتخول لرئيس مجلس الإدارة صلاحيات واسعة يستطيع من خلالها متابعة مدى الالتزام باللوائح القانونية والتنظيمية داخل البنك ومنحه الاستقلالية اللازمة في اتخاذ القرارات.

4. فيما يخص الرقابة على أعمال البنوك .

تندرج في إطار تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك جملة من الجهود المعتبرة التي يقوم بها كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر واللجنة المصرفية في هذا المجال من خلال إقامة إطار تنظيمي هام تم تدعيمه منذ سنة

¹ - شريفي عمر، المرجع السابق، ص، 10.

2001 في شقيه الرقابة الاحترازية والرقابة الداخلية بالبنوك، وتوجت جهود الجزائر في تنظيم جهازها المصرفي باعتراف دولي، فقد حظيت في 2003/06/30 بقبول انضمامها إلى بنك التسويات الدولية لتكون ثان دولة عربية بعد المملكة العربية السعودية وثاني دولة إفريقية بعد جنوب إفريقيا، مما يسمح لها بالاستفادة من الخبرة الطويلة لبنك التسويات الدولية في مجال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد ارتكزت تلك الجهود على المحاور التالية:

1.4. تعزيز نشاطات الرقابة الميدانية ونظام الإنذار: شرع بنك الجزائر ابتداء من سنة 2001 بالإضافة إلى العمليات الأخرى للرقابة في الرقابة الشاملة في عين المكان، وهكذا اتسمت السنوات الأخيرة بتدعيم وهيمنة هذا النوع من الرقابة، وإن كانت مهام الرقابة الشاملة طويلة وتتطلب تجنيد فرقة كاملة، فإنه تمّ خلال السنوات من 2001 إلى 2005 القيام بهذا النوع من الرقابة في ثمانية عشر بنك. ولقد سمح وضع نظام جديد للمراقبة على المستندات اعتباراً من نهاية سنة 2002 وتعزيزه خلال عام 2003 بترسيخ نظام إنذار دائم، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً للرقابة على الوثائق والمستندات بناء على طريقة نظامية، شملت هذه الرقابة ما يقارب أربع مائة وأربع وخمسون (454) عملية سنة 2005، مقابل ثلاثة مائة وخمسون (350) عملية فقط خلال سنة 2002.

2.4. اعتماد نظام لمراقبة الملاءة ونسبة السيولة والقدرة على التسديد: كشف محافظ بنك الجزائر عن اعتماد نظام مراقبة وتقييم خاص بالبنوك خلال السداسي الثاني من سنة 2009، ويتعلق بمراقبة الملاءة ونسبة السيولة والقدرة على التسديد، أي مدى احترام البنوك لقواعد الحيطة والحذر ونسب القروض المعتمدة مقارنة برأس المال، حيث يندرج هذا النظام الجديد في سياق تدعيم الرقابة على البنوك، بالإضافة إلى وضع نظام تنقيط للمؤسسات لتقييم مردوديتها وقدرتها على تسيير الموارد المالية المتاحة.¹

3.4. إصدار بنك الجزائر في ماي 2009 نظام يحدد فيه القواعد الجديدة في مجال الشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية.

¹ - جريدة الخبر، العدد 5627 ليوم 2009/05/05.

5. فيما يخص الإدارة السليمة للمخاطر¹

1.5. تحسين أنظمة معلومات البنوك وذلك بفضل تحديث أنظمة الدفع وهذا ما قد يساعد على امتصاص التأخيرات في التصريح ومتابعة أفضل للمخاطر، وقد تجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية التقنية والمادية للبنوك وتعزيزها منذ عام 2006 بوضع نظام لتسويات والتسديد الفوري في وقت قياسي للمبالغ الكبيرة، وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة الآلية للتسديد وقد شرع العمل بهذا النظام في نهاية جويلية 2008.

2.5. فيما يخص تسيير مخاطر التشغيل فقد تم إدراج هذا النوع من الخطر بالإضافة إلى خطر السوق ضمن مهام المراقبة الداخلية للبنوك في المادة 02 من النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14/11/2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية دون تحديد لكيفية الحساب والتفصيل لهذا الجانب؛ وهذا مما يوحي بقلّة الاهتمام بهذا النوع من المخاطر رغم أن هذه المخاطر تعتبر من أهم إضافات لجنة بازل الثانية وأكدت عليه أكثر من خلال المبدأ الثامن للتوصيات الصادرة سنة 2006 والخاصة بتحسين الحوكمة في البنوك.

رغم كل ما بذلته السلطات في مجال استصدار قوانين وأوامر خاصة بتنظيم عمل البنوك والحفاظ على سلامتها فإن البنوك الجزائرية، ومازال أمامها شوط كبير كي تلحق بباقي الدول الأخرى في مجال استصدار قوانين خاصة بها في مجال الحوكمة المؤسسية للبنوك وتطبيقها، وإن هذا الأمر مرهون بمدى توفر جملة من الشروط والظروف الداخلية والخارجية والتي يعد توفرها أمر ضروري وشرط من شروط نجاح عملية تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وأثرها على بيئة الأعمال بها.

1-Banque d'Algérie n°09/03du26/05/2009fixant les règles générales en matière de condition de banque applicables aux opérations de banque. Articles 02 et 03.

المبحث الثالث: عرض الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية

تم إنجاز الدراسة الميدانية أساسا على دراسة وتحليل أثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية على بيئة الاعمال بالجزائر وذلك باستخدام إحدى الاساليب الإحصائية المعتمدة والمتمثلة في توزيع استبيان به مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على أفراد العينة محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض استبيان الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمناهج التحليلية وذلك تمشياً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المنهج في دراسة الظاهرة محل البحث، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

أولاً: البيانات الثانوية: تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والاطلاع على الدراسات السابقة في مجال الحوكمة المصرفية.

ثانياً: البيانات الأولية: تمثل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2007 وبرنامج ((SPSS الإصدار الواحد والعشرون (21).

ثالثاً: قائمة الاستبيان:

1. إعداد الاستبيان: استعاننا في إعداد القائمة وصياغتها بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة والكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومصادقة الدكتورة المشرفة وتحكيمها بعد التأكد من الصياغة السليمة لها.

- كما تم إعداد أسئلة الاستبيان على أسس مقياس ليكارت الخماسي (LIKERT SCALE) الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (03): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبات

2. مكونات الاستبيان: احتوى الاستبيان على سبعة وثلاثون (37) سؤال توزعت على أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول: يشمل المعلومات الشخصية حول الموظف المشارك في الاستبيان المتضمنة ستة (06) أسئلة.

القسم الثاني: يضم أسئلة تتعلق بالمهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة ودعمها في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وتشمل عشرة (10) أسئلة.

القسم الثالث: يضم أسئلة تتعلق بمدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ بازل ويشمل ستة عشرة (16) سؤال.

القسم الرابع: يتضمن أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على بيئة الاعمال بالجزائر ويشمل خمسة (05) أسئلة.

جدول رقم(04): محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل قسم.

الرقم	الأقسام	عدد الفقرات
01	المعلومات الشخصية	06
02	المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة	10
03	الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ بازل	16
04	أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على بيئة الاعمال بالجزائر	05

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على بيانات الاستبيان).

رابعاً: تقديم عينة الدراسة

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون خمسة بنوك (وكالات الوادي) من بين البنوك التي تتوفر لديها الخبرة العلمية والعملية والقدرة على تطبيق مبادئ الحوكمة، وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة وهي:

1. بنك البركة الجزائري وكالة الوادي¹

يقع بنك البركة في ولاية الوادي في عاصمة الولاية وهو من البنوك حديثة النشأة تأسس يوم 10 ماي 2011 م، وبلغ عدد موظفيه 12 عامل في مختلف المستويات

¹ -وثائق لدى بنك البركة، وكالة الوادي.

2. بنك التنمية المحلية وكالة الوادي (BDL)¹

هو مؤسسة مالية ذات أسهم تهدف إلى تحقيق الربح، تأسس في 30 أبريل 1985م، وتعتبر هذه الوكالة فرع للمديرية الجهوية بباتنة، وتحتوي على 13 عامل مقسمين على مجموعة من المصالح.

3. بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي (CPA)²

وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي هي إحدى الوكالات التابعة لمجموعه استغلال باتنة وتظم ستة وكالات محلية، تم إنشائها في 02 جويلية 1981م، وتظم الوكالة 20 موظف، موظفين على مهام مختلفة.

4. بنك الخارجي وكالة الوادي (BEA)³

هو عبارة عن شركة مساهمة مملوكة لدولة، أنشاء بمقتضى الأمر رقم 67 - 204، ويتمثل نشاطه في تقديم المنتجات البنكية وتمويل كل قطاعات النشاط كالمحروقات والنقل ومعدات البناء والخدمات، كما أصبح البنك مؤسسة عمومية اقتصادية بمقتضى القانون رقم 01 - 88.

5. بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي (AGP)⁴

أنشئت في أواخر 2014 في حي المنظر الجميل بطريق بسكرة. وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، ومن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن، ومن الخدمات التي تقدمها.

خامسا: الحدود الزمنية للدراسة.

يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه من 2017/04/03 الى 2017/04/30

¹ - وثائق لدى بنك التنمية المحلية، وكالة الوادي.

² - وثائق لدى القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي،

³ - وثائق لدى بنك الخارجي، وكالة الوادي.

⁴ - وثائق لدى بنك الخليج الجزائر، وكالة الوادي.

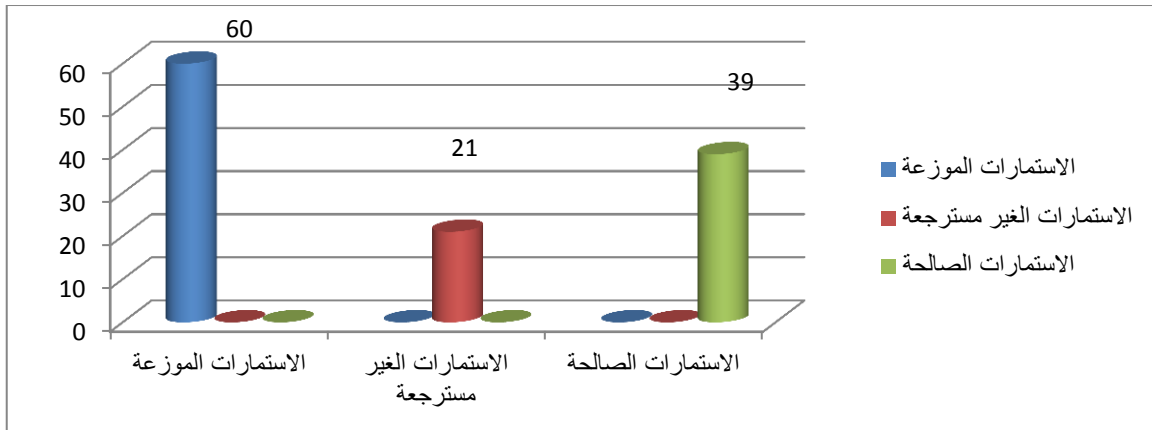
على غرار الدراسات التي تعتمد على الاستبيان فإنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقا، فقد تم توزيع 60 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا انه استرد منها 39 استمارة.

جدول رقم(05): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

الاستبيان		
النسبة	العدد	
%100	60	عدد الاستمارات الموزعة
%35	21	عدد الاستمارات غير المسترجعة
%65	39	عدد الاستمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على بيانات الاستبيان)

الشكل رقم (04): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على جدول اعلاه)

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (SPSS 21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها الى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

1. **الوسط الحسابي:** يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

2. **الانحراف المعياري:** يستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

3. **إختبار ألفا كرو نباخ:** وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة، حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام 81.7% وهي نسبة تدل على مستوى جيد.

4. **معامل الصدق:** يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

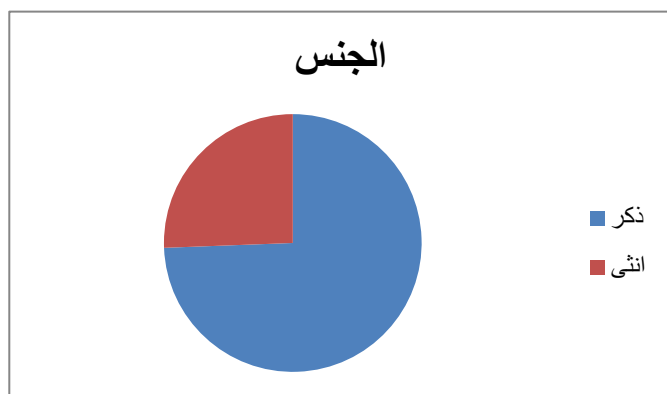
5. **تحليل الانحدار البسيط:** بهدف اختبار فروض الدراسة بحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

أولا: **الخصائص العامة للعينة:** تتمثل خصائص العينة فيما يلي:

1. **خصائص العينة من حيث الجنس:**

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



الجنس	العدد	النسبة
ذكر	29	74,4 %
انثى	10	25,6 %
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS)

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS)

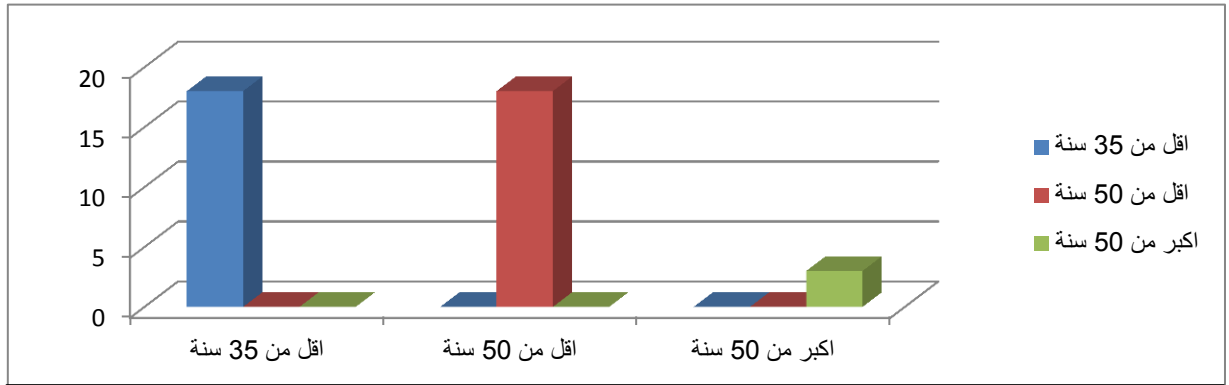
2. خصائص العينة من حيث الفئة العمرية:

جدول رقم: (07) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

النسبة	العدد	الفئة العمرية
% 46,2	18	أقل من 35 سنة
% 46,2	18	أقل من 50 سنة
% 7,6	3	أكبر من 50 سنة
%100	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (06) تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمري



المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسب متساوية بين الفئتين أقل من 35 سنة وأقل من 50 سنة بنسبة 46,2% وتليها نسبة 7.6 لفئة أكبر من 50 سنة.

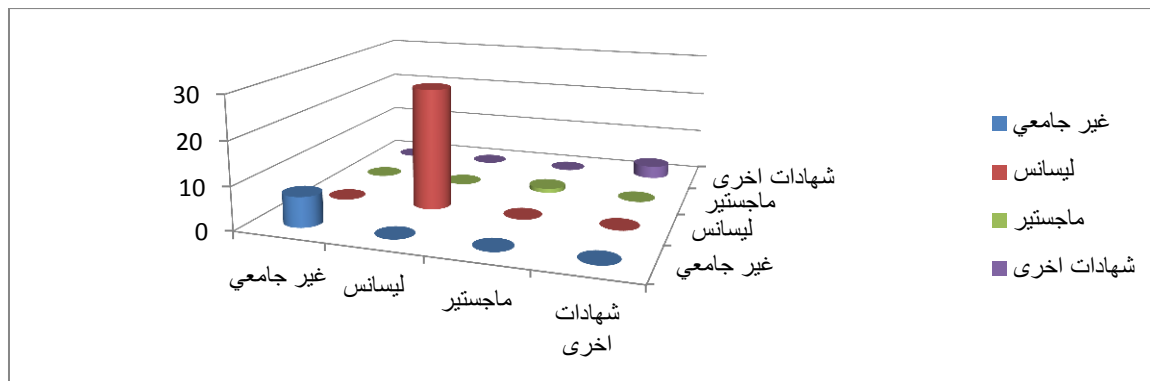
3. خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
غير جامعي	07	%17.9
ليسانس	28	%71.8
ماجستير	01	%2.6
شهادات أخرى	3	%7.7
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

الشكل رقم: (07) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، نجد أن غالبيتهم حاصلون على شهادة ليسانس بلغ عددهم 28 بنسبة %71.8، ثم تليها فئة الغير جامعيين البالغ عددهم 07 بنسبة %17.9، وبعدها فئة الحاصلين على شهادات أخرى والبالغ عددهم 03 بنسبة %7.7، وفي الأخير شهادة الماجستير والبالغ عددهم 1 بنسبة %2.6.

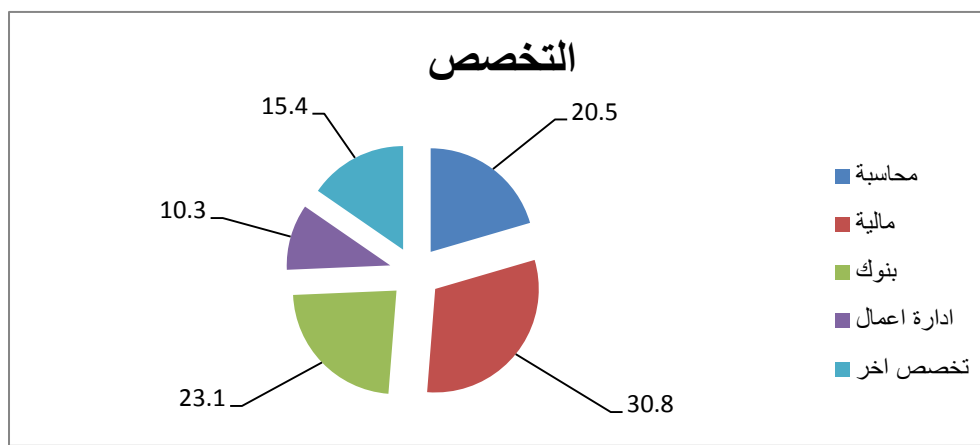
4. خصائص العينة من حيث التخصص العلمي

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة من ناحية التخصص

النسبة	العدد	التخصص
20.5%	08	محاسبة
30.8%	12	مالية
23.1%	9	بنوك
10.3%	4	إدارة اعمال
15.4%	06	تخصص اخر
100%	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطلاب (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (08) يمثل عينة الدراسة حسب التخصص.



المصدر: من إعداد الطلاب (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب تخصص الأفراد العينة حيث نجد أن فئة تخصص مالية هي الأكبر والبالغ عددها 12 فرد بنسبة 30.8%، ثم تليها نسبة البنوك والبالغ عددها 9 بنسبته 23.1%، وفي الأخير شهادة إدارة اعمال بـ 4 والبالغ نسبته 10.3%.

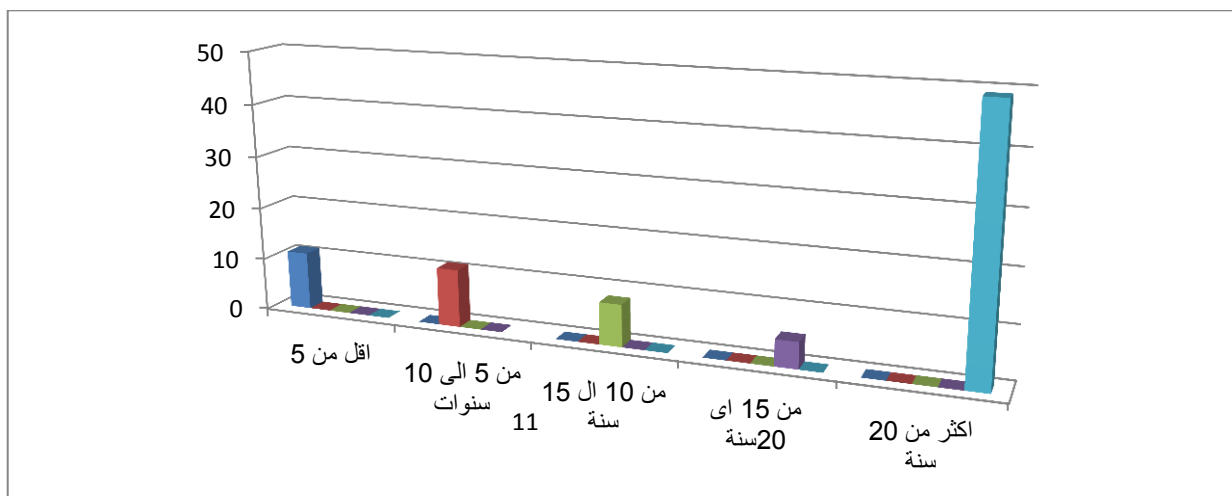
5. خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

السنوات	العدد	النسب
أقل من 5	11	%28.2
من 5 إلى 10	11	%28.2
من 10 إلى 15	08	%20.5
من 15 إلى 20	05	%12.8
أكثر من 20	04	%10.3
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطلاب (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (09): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطلاب (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد معظمهم من الفئة الأقل من 10 سنوات بنسبة 28.2 %، أما ما نسبته 20.5 % فكان للفئة من 10 إلى 15 سنة، وما نسبته 12.8 % فكانت للفئة من 15 إلى 20 سنة، وفي الأخير نسبة 10,3 % للفئة الأكثر من 20 سنة.

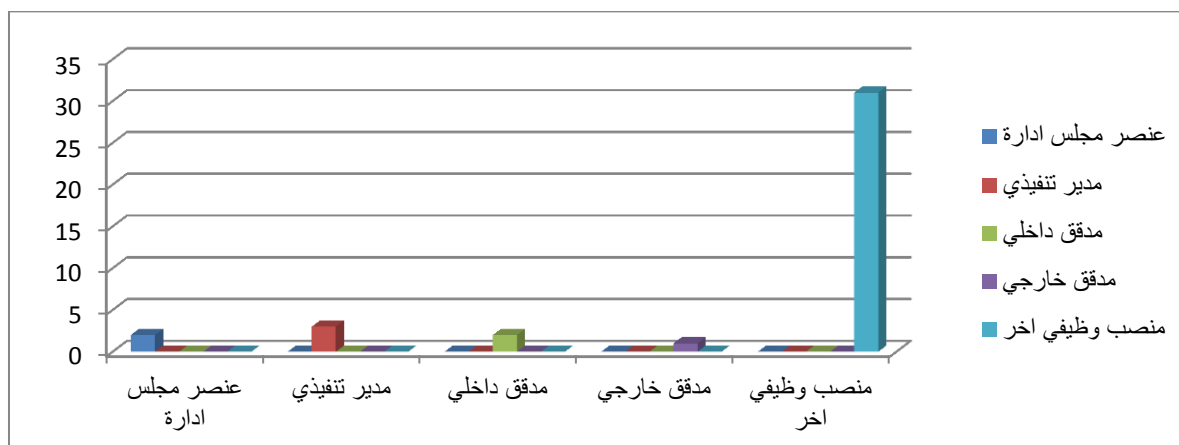
6. خصائص العينة من حيث الوظيفة.

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة
عضو مجلس ادارة	2	%5.1
مدير تنفيذي	3	%7.7
مدقق داخلي	2	%5.1
مدقق خارجي	1	%2.6
منصب وظيفي اخر	31	%79.5
المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطلبات. (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (10): يمثل عينة الدراسة حسب الوظيفة.



المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة لأفراد العينة حيث نجد أن فئة منصب وظيفي اخر هي الأكبر والبالغ عددها 31 بنسبة %79.5، أما ما نسبته %7.7 فيمثل مدير تنفيذي والبالغ عددهم 3 مدراء، أما عضو مجلس الإدارة والمدقق الداخلي تساوى في النسب بـ %5.1، وكانت مهنة المدقق الخارجي بنسبة %2.6 بالعدد 1 هي الأخيرة من حيث الترتيب.

ثانيا: اختبار ثبات وصدق العينة.

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

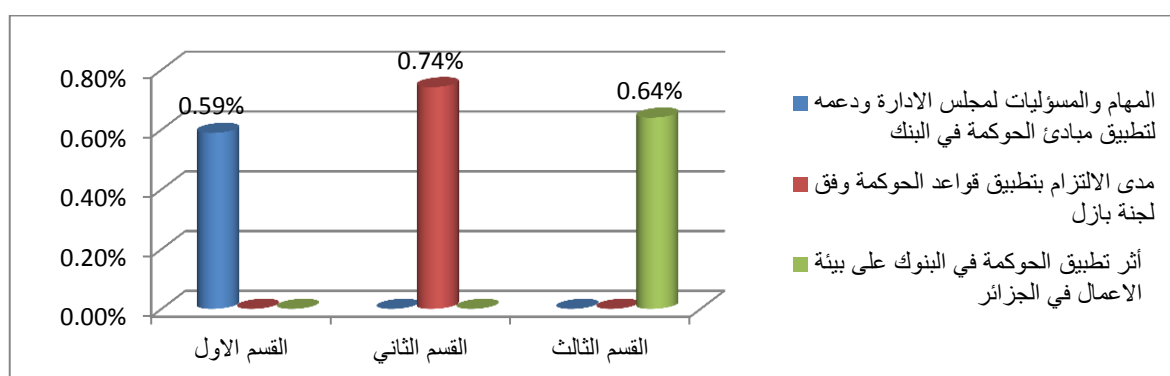
الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

الجدول رقم (12): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

اقسام الاستبيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات لألفا كرونباخ	معامل الصدق
القسم الأول	المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة ودعمه لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنك	10	0.589	0.767
القسم الثاني	مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل	16	0.742	0.861
القسم الثالث	أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على بيئة الأعمال في الجزائر	5	0.642	0.801
مجموع الأقسام		31	0.817	0.903

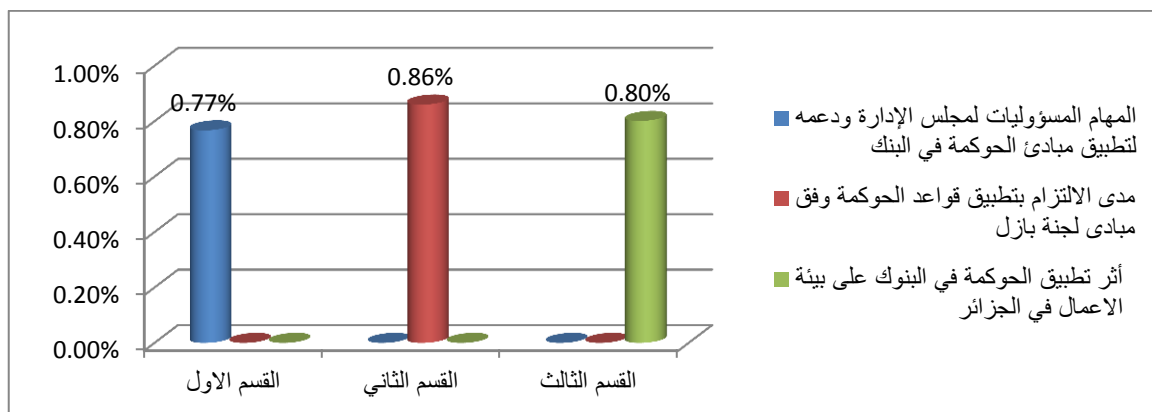
المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

الشكل رقم (11): توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه)

الشكل رقم (12): توزيع معامل الصدق



المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على الجدول أعلاه)

يتضح من الجدول رقم (12) والشكلين البيانيين السابقين ما يلي:

لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.589) و (0.742) وهي تقترب من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.817) وهو ما يعني بأن محاور الاستبيان يتميز بالثبات لقد تراوحت معاملات الصدق المحاور بين (0.767) و (0.861) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور (0.903) مما يدل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق. نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح مما يعني أن الاستبيان يتميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة = 1 معارض = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الاهمية	الوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	1.8 إلى أقل من 2.60
محايد	2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	3.4 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS)

أولاً: المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك

جدول رقم(14): نتائج آراء عينة الدراسة حول المهام والمسؤوليات.

المؤشرات			الاجابات						
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المهام والمسؤوليات	الاسئلة
موافق	1.025	3.72	6	24	3	4	2	توجد قواعد وتوجيهات تحدد دور مجلس الادارة وتفصل بين مهامه ومهام المدير التنفيذي.	1
موافق	1.025	3.72	6	23	6	1	3	يشتمل مجلس الادارة على الاقل على ثلاث اعضاء مستقلين غير تنفيذيين.	2
موافق	0.968	4.10	15	17	4	2	1	يملك اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين والمستقلين الحق والقدرة في الوصول الي المعلومات المتعلقة بالعمل بشكل متواصل ومنتظم	3
موافق	0.942	3.82	7	23	6	1	2	يشارك مجلس الادارة بفعالية في رسم استراتيجيات طويلة الاجل.	4
موافق	0.990	3.62	5	22	5	6	1	يراجع مجلس الادارة بشكل جدي الاجراءات التنفيذية ومكافآت المدراء.	5
موافق	0.641	4.10	7	31	0	0	1	تأكد مجلس الادارة من فعالية اليات وممارسات حوكمة المؤسسات المصرفية.	6
موافق	0.882	3.90	9	21	5	4	0	يقوم مجلس الادارة بتقييم ادائه علي اسس منتظمة ومرجعية واحداث التغييرات عند الحاجة.	7
موافق	1.112	3.97	13	19	3	1	3	يشجع مجلس الادارة ثقافة الحوار والنقد ووجهات النظر المختلفة في غرفة الاجتماعات.	8

9	لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة يتم منح المدراء المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم.	6	3	6	16	8	3.44	1.334	موافق
10	يتم الحصول على موافقة المساهمين لتغيير عدد أعضاء مجلس الإدارة.	1	2	15	18	3	3.51	0.823	موافق
المتوسط العام حول المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك									
							3.7897	0.45641	موافق

المصدر: من إعداد الطلاب (بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.79) والذي يقع بين (3.4) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي ، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود أهمية المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.45641) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

ثانيا: مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل المصرفية

جدول رقم(15): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
11	يتمتع اعضاء مجلس الادارة بالأهلية والنزاهة.	6	8	5	18	2	3,05	1,234	موافق
12	يقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان تساعد على ادارة اعمال البنك بشكل سليم كلجنة التدقيق والمراجعة ولجنة ادارة المخاطر...	1	6	12	14	6	3,46	1,022	موافق
13	تحدد واجبات ومسؤوليات اعضاء مجلس الادارة بمجموعة من الانظمة والقوانين.	0	5	6	21	7	3,77	0,902	موافق
14	تميز وظيفة التدقيق الداخلي في البنك بالاستقلالية والفعالية.	2	1	6	21	9	3,87	0,978	موافق
15	هناك قسم خاص بالتدقيق الداخلي في البنك.	1	2	9	22	5	3,72	0,857	موافق
16	توجد قوانين او تعليمات تنظم مهنة التدقيق الداخلي في البنك.	0	2	3	26	8	4,03	0,707	موافق
17	تتم عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري.	0	6	1	25	7	3,85	0,904	موافق
18	يتمتع المدققون الداخليون بالكفاءة والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.	1	2	8	23	5	3,74	0,850	موافق
19	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات والأنشطة التي يقوم بها البنك.	1	3	2	25	8	3,92	0,900	موافق
20	تلتزم الادارة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بشأن المخاطر العامة للبنك.	2	8	8	16	5	3,36	1,112	موافق
21	يمارس المدقق الخارجي مهمته باستقلال ودون أي تدخل او ضغط من قبل مجلس الإدارة او الإدارة العليا للبنك.	1	2	4	21	11	4,00	0,918	موافق
22	يقوم البنك بدراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية والاعتماد عليها في تصحيح الأخطاء.	0	3	10	22	4	3,69	0,766	موافق
23	يلتزم البنك بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.	0	5	8	23	3	3,62	0,815	موافق

24	يعين مجلس الإدارة لجنة المخاطر لمساعدته على ادارتها والتحكم فيها.	1	1	7	27	3	3,77	0,742	موافق
25	يحترم البنك قرارات البنك المركزي المعتمدة بكل ما يتعلق بإدارة المخاطر.	0	3	8	24	4	3,74	0,751	موافق
26	تبني مجلس المساءلة بمنع كبار المسؤولين في البنك من استغلال مراكزهم لتحقيق بعض المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.	2	4	6	22	5	3,62	1,016	موافق
المتوسط العام حول الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل									
							3,7003	0,41437	موافق

المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على مخرجات SPSS).

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات بمدى تطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل المصرفية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.70) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق لجنة بازل وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.41437) وهي نسبة تعتبر متوسط

ثالثا: أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على بيئة الاعمال في الجزائر

جدول رقم(16): نتائج آراء عينة الدراسة حول اثر تطبيق الحوكمة على بيئة الاعمال في الجزائر.

المؤشرات الاحصائية			الاجابات						
الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
27	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة وأهمها مبدأ الشفافية على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك كونهم على دراية بالأوضاع المالية مما يساهم في تطوير مؤشرات أدائه.	4	5	2	12	16	3,79	1,380	موافق بشدة
28	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية وكذا تحسين سمعة البنك.	5	4	3	16	11	3,62	1,350	موافق
29	تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة ودورية يساهم في الكشف عن الأخطاء قبل تفاقمها واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتجنبها.	0	5	4	18	12	3,95	0,972	موافق
30	تطبيق قواعد الحوكمة يكسب البنك ميزة تنافسية حيث أصبح المتعاملون يتخذونها كمعيار مهم لاتخاذ قرار توظيف اموالهم من عدمه.	2	4	5	20	8	3,72	1,075	موافق
31	تطبيق قواعد الحوكمة يعمل على ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة اداء البنك بشكل عام.	3	1	1	21	13	4,03	1,088	موافق
المتوسط العام حول اثر تطبيق الحوكمة على بيئة الاعمال في الجزائر									
							3,82	0,75922	موافق

المصدر: من إعداد الطلبات (بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو اثر تطبيق الحوكمة على بيئة الاعمال بالجزائر حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.82) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على اثر تطبيق الحوكمة على بيئة الاعمال وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.75922) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

رابعاً: اختبار T-Test لمحاور الاستبيان

1. المهام والمسؤوليات لمجلس الادارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك

جدول رقم(17): نتائج اختبار T-Test حول المهام والمسؤوليات لمجلس الادارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.

المؤشرات الإحصائية			
العبارات	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة ال إحصائية Sig
توجد قواعد وتوجيهات تحدد دور مجلس الادارة وتفصل بين مهامه ومهام المدير التنفيذي.	4.376	39	0.000
يشتمل مجلس الادارة على الاقل على ثلاث اعضاء مستقلين غير تنفيذيين.	4.376	39	0.000
يملك اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين والمستقلين الحق والقدرة في الوصول الي المعلومات المتعلقة بالعمل بشكل متواصل ومنظم.	7.115	39	0.000
يشارك مجلس الادارة بفعالية في رسم استراتيجيات طويلة الاجل.	5.438	39	0.000
يراجع مجلس الادارة بشكل جدي الاجراءات التنفيذية ومكافآت المدراء.	3.883	39	0.000
تؤكد مجلس الادارة من فعالية اليات وممارسات حوكمة المؤسسات المصرفية.	10.750	39	0.000
يقوم مجلس الادارة بتقييم ادائه علي اسس منتظمة ومرجعية واحداث التغييرات عند الحاجة.	6.351	39	0.000
يشجع مجلس الادارة ثقافة الحوار والنقد ووجهات النظر المختلفة في غرفة الاجتماعات.	5.473	39	0.000
لتعزيز فاعلية مجلس الادارة يتم منح المدراء المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم.	2.041	39	0.048
يتم الحصول على موافقة المساهمين لتغيير مجلس الإدارة.	3.891	39	0.000
المجموع	10.806	39	0.000

المصدر : من إعداد الطلبات (بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول اختبار **T-Test** لمختلف فقرات القسم الأول والنتيجة كالتالي:

1- بلغ المجموع $t = 10.806$ و $Sig = 0.000$ عند مستوى دلالة إحصائية أقل من $\alpha = 0.05$ مما

يدل على أن عبارات المحور معنوية، أن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة له تأثير في دعمه للحوكمة في البنوك.

2. مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.

جدول رقم (18): نتائج اختبار **T-Test** حول مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المؤشرات الإحصائية			العبارات
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	
0.797	39	0.259	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالأهلية والنزاهة
0.008	39	2.820	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان تساعد على إدارة البنك بشكل سليم كلجنة التدقيق والمراجعة ولجنة إدارة المخاطر...
0.000	39	5.325	تحدد واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة بمجموعة من الأنظمة والقوانين
0.000	39	5.566	تتميز وظيفة التدقيق الداخلي في البنك بالاستقلالية والفعالية.
0.000	39	5.233	هناك قسم خاص بالتدقيق الداخلي في البنك
0.000	39	9.064	توجد قوانين أو تعليمات تنظم مهنة التدقيق الداخلي في البنك
0.000	39	5.843	تتم عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري.
0.000	39	5.465	يتمتع المدققون الداخليون بالكفاءة والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.
0.000	39	6.406	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات والأنشطة التي يقوم بها البنك .
0.051	39	2.016	تلتزم الإدارة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بشأن المخاطر العامة للبنك.
0.000	39	6.805	يمارس المدقق الخارجي مهمته باستقلال ودون أي تدخل أو ضغط من قبل مجلس

الإدارة او الإدارة العليا للبنك.			
يقوم البنك بدراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية والاعتماد عليها في تصحيح الأخطاء.	5.643	39	0.000
يلتزم البنك بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.	4.716	39	0.000
يعين مجلس الإدارة لجنة المخاطر لمساعدته على ادارتها والتحكم فيها.	6.474	39	0.000
يحترم البنك قرارات البنك المركزي المعتمدة بكل ما يتعلق بإدارة المخاطر.	6.183	39	0.000
تبني مجلس المساءلة بمنع كبار المسؤولين في البنك من استغلال مراكزهم لتحقيق بعض المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.	3.782	39	0.001
المجموع	10.55	39	0.000

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول اختبار T-Test لمختلف فقرات المحور الثاني كالتالي:

بلغ المجموع $t = 10.55$, $\text{Sig} = 0.000$ عند مستوى دلالة إحصائية أقل من $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن

العبارة للمحور الثانية معنوية، أي أن الوكالات ملتزمة بتطبيق الحوكمة وفق مبادئها حسب لجة بازل.

3. اثر تطبيق الحوكمة في البنوك علي بيئة الأعمال بالجزائر.

جدول رقم(19): نتائج اختبار T-Test حول أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على بيئة الأعمال بالجزائر.

المؤشرات الإحصائية			العبارة
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	
0.001	39	3.597	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة وأهمها مبدأ الشفافية على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك كونهم على دراية بالأوضاع المالية مما يساهم في تطوير مؤشرات أدائه.
0.007	39	2.847	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقترضين في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية وكذا تحسين سمعة البنك.
0.000	39	6.096	تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة ودورية يساهم في الكشف عن الأخطاء قبل تفاقمها واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتجنبها.
0.000	39	4.172	تطبيق قواعد الحوكمة يكسب البنك ميزة تنافسية حيث أصبح المتعاملون يتخذونها كمعيار مهم لاتخاذ قرار توظيف اموالهم من عدمه.
0.000	39	5.888	تطبيق قواعد الحوكمة يعمل على ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة اداء البنك بشكل عام.
0.000	39	6.749	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

يظهر الجدول اختبار **T-Test** لمختلف فقرات المحور الثالث وكانت النتيجة كالتالي:

بلغ المجموع $t=6.749$, $Sig= 0.000$ عند مستوى دلالة إحصائية أقل من $\alpha= 0.05$ مما يدل على أن

العبارة المحور المعنوية، دلالة على أثرها لبيئة الاعمال.

خامسا: عرض النتائج المتعلقة بفرضيات الارتباطات بين المتغيرات:

لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرين قمنا باستخدام معامل الارتباط برسون لقياس العلاقة ومعرفة إذا كانت ذات دلالة معنوية أو غير دالة معنوية وذلك حسب قاعدة القرار التالية:

جدول رقم (20): قيم مقياس معامل الارتباط برسون .

المعنى	مقياس معامل الارتباط برسون
لا يوجد ارتباط	0
ارتباط طردي ضعيف	0.49-0.01
ارتباط طردي متوسط	0.69-0.50
ارتباط طردي قوي	0.99-0.70
ارتباط تام	1

اختبار الفرضية الأولى: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبادئ الحوكمة ومهام مسؤوليات مجلس الإدارة بالبنك عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (21): مصفوفة الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومهام ومسؤوليات لمجلس.

Sig	معامل الارتباط
0.001	0.512

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومهام ومسؤوليات لمجلس يساوي 0.512 وهو ارتباط طردي متوسط وهذا عند مستوى المعنوية 0.001 وعليه نقبل الفرضية وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

اختبار الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على بيئة الأعمال عند مستوى معنوي 0.05.

جدول رقم (22): مصفوفة الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل وأثرها على بيئة الأعمال في البنوك

معامل الارتباط	Sig
0.218	0.183

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أنّ معامل الارتباط بين تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية و أثرها على بيئة الأعمال بها يساوي 0.218 و هو ارتباط طردي ضعيف و هذا عند مستوى المعنوية 0.183 و هو أكبر من 0.05 و عليه لانقبل الفرضية الثانية و بالتالي نستنتج لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين و يرجع هذا إلى تطبيق الضعيف لحوكمة المؤسسات المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية.

خلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بالتحدث عن واقع حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية وذلك من خلال جانبين.

تحدثنا أولا عن الجهود المبذولة من قبل السلطات الإشرافية بهدف إصلاح النظام المصرفي بالطريقة التي تجعله قادرا ومؤهلا على تبني قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية وكذلك تطبيقه للقواعد والنظم الاحترازية المشابهة لتلك التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أما الجانب الثاني تناولنا فيه تحليل ومعالجة الاستبيان الذي وزع على مجموعة من العاملين في مختلف وكالات البنوك الجزائرية لولاية الوادي ، ويشتمل على مجموعة من الأسئلة حول حوكمة المؤسسات المصرفية وتطبيق قواعد والنظم التي تدخل في إطار حوكمة المؤسسات المصرفية ، كالأسس التي يتم على أساسها اختيار أعضاء مجلس الإدارة و إعطاء استقلالية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنك ووضع نظام رقابة ناجح بهدف التأكد من تحكمها في نشاطاتها والاستغلال الجيد و الفعال لمواردها ، كما بدأت بالالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية حول الأنشطة والعمليات التي يقوم بها ، إضافة إلى الإلزام بوضع نظام فعال لإدارة المخاطر وذلك من خلال تشكيل لجنة متخصصة لإدارة المخاطر .

وفي الأخير توصلنا إلى أن حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك وتطبيق قواعدها في البنوك الجزائرية عدة آثار إيجابية أولها أثرها في تنشيط وتحسين بيئة الأعمال بالجزائر، تعزيز ثقة المتعاملين في البنك، وإكسابه ميزة تنافسية وتحسين سمعته مما ينتج عنه تحسين أداء البنك والحد والتقليل من مظاهر الفساد المالي والإداري وتجنبه التعرض لمخاطر التسيير.

لذا من المستحسن تبني قواعد حوكمة المؤسسات المصرفية في البنوك الجزائرية حتى تستطيع تحسين وتنشيط بيئة الأعمال بها وتعزيز مكانتها في الاقتصاد الكلي.

الخاتمة

الخاتمة

تعد الحوكمة المؤسسية من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام جميع الاقتصاديين سواء على الصعيد الإقليمي أو المحلي أو الدولي، وقد تعاضم الاهتمام به بسبب الأزمات التي أطاحت بأكبر الأنظمة الاقتصادية في العالم والتي حدثت نتيجة سوء التسيير وانتشار الفساد المالي والإداري.

لذا سعت العديد من الدول إلى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئها في قطاع الأعمال، بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة، ذلك أن القطاع البنكي أساس أي نظام اقتصادي إذ يتم الاعتماد عليه في تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية، لذا فحدوث أي أزمة تهدد الاستقرار المالي له تؤدي إلى حدوث احتلالات كبيرة في النظام الاقتصادي الكلي، كما أن تطور أدائه وارتفاع مردوديته تؤدي إلى تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، وتوفير بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الباحثين على مصادر تمويل استثماراتهم.

ومن خلال دراستنا لمختلف جوانب، الموضوع بعنوان "أثر تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية على بيئة الأعمال بالجزائر" استخلصنا النتائج التالية:

أولاً: اختبار الفرضيات.

1. إن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي إلى أثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على تحسين بيئة الأعمال، فآثار المباشرة تتمثل في زيادة كفاءة البنوك في توفير التمويل اللازم للمشاريع الذي يعد أهم مقومات بيئة الأعمال الناجحة. أما أثارها الغير مباشرة حيث تلعب البنوك دوراً فعالاً في الضغط على الشركات لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي توفير الحماية للمستثمرين من إساءة استخدام أموالهم. كما أن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي إلى وقاية النظام المصرفي من الأزمات الأمر الذي يؤدي إلى استقرار اقتصادي الذي يعد مطلب أساسي من مطالب بيئة الأعمال المناسبة للاستثمار بالجزائر.

2. تعاني بيئة الأعمال في الجزائر من العديد من المعوقات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... إلا أن التمويل ومشكل البنوك يعد أكبر معوقات بيئة الأعمال في الجزائر.

3. إن الممارسة السليمة لمهام و مسؤوليات مجلس الإدارة حسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنوك الجزائرية (وكالات الوادي) كانت لها نتيجة إيجابية في تعزيز مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

4. تلتزم المصارف الجزائرية بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل لراقية المصرفية حسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها فإن البنوك الجزائرية (وكالات الوادي) لازلت في المرحلة الأولية لتطبيق قواعد الحوكمة ويتجلى ذلك في القوانين التي أصدرتها والتي تدور حول أهمية الرقابة الداخلية في البنوك وكيفية إدارة المخاطر وأخرى تتعلق بمهام ومسؤوليات الخاصة بمجالس إدارة البنوك.

5. تلعب البنوك دورا مهما في توفير التمويل اللازم للمشاريع الذي يعد من أهم مقومات بيئة الأعمال الناجحة، وبهذا فسلامة وكفاءة البنوك يعد مطلب أساسي لتحسين وتنشيط بيئة الأعمال.

ثانيا: النتائج.

1. تعني الحوكمة في القطاع المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين.

2. يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على فعالية دور الفاعلين الأساسيين (الخارجيين والداخليين).

3. يمكن قياس كفاءة بيئة الأعمال بالاعتماد على عدة مؤشرات التي تصدرها مجموعة من الهيئات الدولية المتخصصة ومن ضمن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر "بيئة أداء الأعمال"، يشتمل عشر مؤشرات فرعية على صلة وثيقة ببيئة الأعمال.

4. تتوفر الجزائر على مؤهلات كبيرة لتطور الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي والمتمثلة: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلد التركيبة السكانية الشبابية، توفرها على موارد طبيعية هامة إلا أنها تعاني في المقابل من العديد من المعوقات التي تقف حائلا في وجه تدفق الاستثمارات إليها.

5. إن أهم المشاكل التي تعترض تمويل الاستثمارات في الجزائر تتركز في سوء منح القروض الراجع إلى سوء توزيعها بين القطاعين العام والخاص، والإجراءات البيروقراطية... وهي مشاكل تتم في مجملها عن سوء تسيير وإدارة في البنوك الجزائرية.

6. رغم كل الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه لا يزال يتميز بعدم الفعالية سواء من وجهة نظر الأجانب أو المحليين.

7. نجاح الحوكمة في البنوك يتطلب تطبيق قواعد بشكل سليم، وهذا يعتمد على رقابة البنك المركزية وإدارة البنك المعني.

8. أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريته ومكانتها.

9. الالتزام بمبدأ الشفافية يساهم في التقليل من الأزمات المصرفية وتحسين سمعة البنك

10. يساعد تطبيق المبادئ السليمة لحوكمة البنوك في اتخاذ الاحتياطات الضرورية التي تجنب الفساد وسوء التسيير.

ثالثا: التوصيات:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بما يلي:

1. على البنوك الجزائرية توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع.

2. تهيئة بيئة ملائمة لتطبيق الحوكمة من كل النواحي، ويتم ذلك من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة.

3. السعي إلى تبنى معايير لجنة بازل

4. تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك.

5. تحسيس مجالس الإدارة بأهمية تطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية.

رابعا: آفاق الدراسة .

بعد طرحنا لهذه الدراسة، يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسة مستقبلية:

- دراسات حول أثر تطبيق الحوكمة على ربحية البنوك

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. جهاد الوزير المحافظ، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2009 .
2. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2005، مصر.
3. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011 .
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
5. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية للبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003 .
6. غانم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر، الأردن، 2014 .
7. محمد عبد الوهاب الغزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، إثراء للنشر، الأردن، 2010 .
8. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2009 .

الرسائل و الأطروحات الجامعية:

9. آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطور الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015 .
10. بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر 2008 .
11. جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية مذكرة مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر " 3 "، 2009-2010 .

12. حورية خمي، آليات ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 .
13. سهام بن رحمون، بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظيفي، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم - علم إجماع - تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013/2014 .
14. صبرينة صالح، أثر تطبيق نظام الحوكمة في البنوك على تطوير القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010 .
15. عثمان ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية وبنوك وتأمين، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011-2012 .
16. فلفلي الزهرة، حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010 .
17. لعراف فايزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010 .

الدوريات والمجلات:

18. جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي الغربي حالة حول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2009 .
19. حوحو فطوم، مرغاد لخضر، دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر .
20. مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة .
21. مريم بليل محوي، الحوكمة في الجزائر، مقال منشور في الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مارس 2010 .
22. منصور الزين، واقع أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02 جامعة شلف .

23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة ضمان الاستثمار، الكويت، 2010 .
24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2001 .
25. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر 2012 .
26. جريدة الخبر، العدد 5627 ليوم 2009/05/05 .

التقارير و القوانين و المراسيم و القرارات:

27. القرار المتعلق بالمخطط المحاسبي الجديد الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 الموافقة ل: 25 مارس، 2009.
28. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الصادر في 2009 .
29. وثائق لدى بنك البركة، وكالة الوادي
30. وثائق لدى بنك التنمية المحلية، وكالة الوادي.
31. وثائق لدى بنك الخارجي، وكالة الوادي .
32. وثائق لدى بنك الخليج الجزائر، وكالة الوادي .
33. وثائق لدى القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي .

القواميس و المعاجم و الموسوعات:

34. حشاد نبيل، دليلك إلى التطبيق العملي، لبازل II في المصارف، الجزء الثالث، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2005 .
35. نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل 2، موسوعة بازل الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004 .

المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:

36. أمال عياري وأبوبكر خالد، تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات كآلية الحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يوم 07 ماي 2012 .
37. دريس رشيد و بحري سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24، 25، أبريل، 2006 .
38. زايري بلقاسم، بلحسن هوارى، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18/04/2006 .
39. مفتاح صالح، مداخلة تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي 09 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا.
40. مياء بوعروج، نصيرة لبجيري، إشكالية الحوكمة والقطاع البنكي مع إشارة إلى تجارب البنوك العربية، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسة الاقتصادية الوطنية، من تنظيم جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر يومي 04 و 05 ديسمبر، 2007 .
41. نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وآفاق"، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، 14/15 ديسمبر 2004 .

المواقع الإلكترونية:

42. الشاهد سمير، التحديات الرقابية والإشرافية التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية. <http://www.uabonline.org>. Site consulté le 06/11/2007.
43. ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مقالة على موقع الانترنت

<http://www.arablawninfo.com:06/01/2010>

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Houssam RACHID .LA GOUVERNANCE BANCAIRE: UN SURUEY SURUEY Delittere, University of Tunis EL-Manar Tunisia.
2. Banque d'Algérie n°09/03du26/05/2009fixant les règles générales en matière de condition de banque applicables aux opérations de banque. Articles 02 et 03.
3. Abdelkrim Sadeg, Système Bancaire Algérien, Edition ABEN, Algérie, 2000 _Comité de Bôle, dispositif de Bôle I, annesce 2.)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة الشهيد حمه الاخضر-الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

قسم الاقتصاد.

السادة: موظفي البنك.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحية طيبة، وبعد

تقوم الطالبات بإعداد مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص بنوك بعنوان: " اثر تطبيق حوكمة

المؤسسات المصرفية علي بيئة الاعمال بالجزائر. دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية".

نتمنى من حضراتكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان بكل جدية لان نتائج هذه الدراسة ستكون مبنية علي مدي صحة

اجاباتكم ونعلمكم بان كل المعلومات التي ستقدمونها لنا عبر هذا الاستبيان تمتاز بسرية تامة ولن تستعمل الا لغرض

البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

القسم الاول :المعلومات العامة حول الموظف المشارك في الاستبيان.

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة.					
الجنس	ذكر ☐	انثى ☐			
العمر	اقل من 25 سنة ☐	اقل من 35 سنة ☐	اقل من 50 سنة ☐	اكثر من 50 سنة ☐	
المؤهل العلمي (شهادة)	غير جامعي ☐	ليسانس ☐	ماجستير ☐	دكتوراه ☐	شهادة اخرى ☐
التخصص	محاسبة ☐	مالية ☐	بنوك ☐	إدارة أعمال ☐	تخصص آخر ☐
المنصب الوظيفي	عضو مجلس الادارة ☐	مدير تنفيذي (الادارة العليا) ☐	مدقق داخلي (مراجع حسابات داخلي) ☐	مدقق خارجي (مراجع حسابات خارجي) ☐	منصب وظيفي آخر ☐
عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	اقل من 5 سنوات ☐	من 5 الي 10 سنوات ☐	من 10 الي 15 سنة ☐	من 15 الي 20 سنة ☐	أكثر من 20 سنة ☐

- من فضلك جدد درجة موافقتك على اهمية كل عنصر من العناصر الموجودة في الأقسام التالي:

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة درجة الموافقة المحدد.

القسم الثاني: المهام والمسؤوليات لمجلس الادارة ودعمه في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.

الاسئلة	المهام والمسؤوليات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	توجد قواعد وتوجيهات تحدد دور مجلس الادارة وتفصل بين مهامه ومهام المدير التنفيذي.					
2	يشتمل مجلس الادارة على الاقل على ثلاث اعضاء مستقلين غير تنفيذيين.					
3	يملك اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين والمستقلين الحق والقدرة في الوصول الي المعلومات المتعلقة بالعمل بشكل متواصل ومنتظم.					
4	يشارك مجلس الادارة بفعالية في رسم استراتيجيات طويلة الاجل.					
5	يراجع مجلس الادارة بشكل جدي الاجراءات التنفيذية ومكافئات المدراء.					
6	تأكد مجلس الادارة من فعالية اليات وممارسات حوكمة المؤسسات المصرفية.					
7	يقوم مجلس الادارة بتقييم ادائه علي اسس منتظمة ومرجعية واحداث التغييرات عند الحاجة.					
8	يشجع مجلس الادارة ثقافة الحوار والنقد ووجهات النظر المختلفة في غرفة الاجتماعات.					
9	لتعزيز فاعلية مجلس الادارة يتم منح المدراء المستقلين مكافئات ترتبط بإنجازاتهم.					
10	يتم الحصول على موافقة المساهمين لتغيير عدد اعضاء مجلس الادارة.					

القسم الثالث: مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية

القسم الرابع: اثر تطبيق الحوكمة في البنوك علي بيئة الأعمال بالجزائر.

الرقم	الاسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
11	يتمتع اعضاء مجلس الادارة بالأهلية والنزاهة.					
12	يقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان تساعد على ادارة اعمال البنك بشكل سليم كلجنة التدقيق والمراجعة ولجنة ادارة المخاطر...					
13	تحدد واجبات ومسؤوليات اعضاء مجلس الادارة بمجموعة من الانظمة والقوانين.					
14	تتميز وظيفة التدقيق الداخلي في البنك بالاستقلالية والفعالية.					
15	هناك قسم خاص بالتدقيق الداخلي في البنك.					
16	توجد قوانين او تعليمات تنظم مهنة التدقيق الداخلي في البنك.					
17	تتم عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري.					
18	يتمتع المدققون الداخليون بالكفاءة والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.					
19	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات والانشطة التي يقوم بها البنك.					
20	تلتزم الادارة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بشأن المخاطر العامة للبنك.					
21	يمارس المدقق الخارجي مهمته باستقلال ودون اي تدخل او ضغط من قبل مجلس الإدارة او الإدارة العليا للبنك.					
22	يقوم البنك بدراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية والاعتماد عليها في تصحيح الأخطاء.					
23	يلتزم البنك بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.					
24	يعين مجلس الإدارة لجنة المخاطر لمساعدته على ادارتها والتحكم فيها.					
25	يحترم البنك قرارات البنك المركزي المعتمدة بكل ما يتعلق بإدارة المخاطر.					
26	تبني مجلس المساءلة بمنع كبار المسؤولين في البنك من استغلال مراكزهم لتحقيق بعض المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.					

الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
27	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة وأهمها مبدأ الشفافية على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك كونهم على دراية بالأوضاع المالية مما يساهم في تطوير مؤشرات أدائه.					
28	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقترضين في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية وكذا تحسين سمعة البنك.					
29	تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة ودورية يساهم في الكشف عن الأخطاء قبل تفاقمها واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتجنبها.					
30	تطبيق قواعد الحوكمة يكسب البنك ميزة تنافسية حيث أصبح المتعاملون يتخذونها كمعيار مهم لاتخاذ قرار توظيف اموالهم من عدمه.					
31	تطبيق قواعد الحوكمة يعمل على ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة اداء البنك بشكل عام.					

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	29	74.4	74.4	74.4
Valid انثى	10	25.6	25.6	100.0
Total	39	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid اقل من 35 سنة	18	46.2	46.2	46.2
اقل من 50 سنة	18	46.2	46.2	92.3
اكثر من 50 سنة	3	7.7	7.7	100.0
Total	39	100.0	100.0	

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير جامعي	7	17.9	17.9	17.9
ليسانس	28	71.8	71.8	89.7
Valid ماجستير	1	2.6	2.6	92.3
شهادة اخرى	3	7.7	7.7	100.0
Total	39	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	8	20.5	20.5	20.5
مالية	12	30.8	30.8	51.3
بنوك	9	23.1	23.1	74.4
Valid ادارة اعمال	4	10.3	10.3	84.6
تخصص اخر	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
عضو مجلس ادارة	2	5.1	5.1	5.1
مدير تنفيذي	3	7.7	7.7	12.8
مدقق داخلي	2	5.1	5.1	17.9
مدقق خارجي	1	2.6	2.6	20.5
منصب وظيفي اخر	31	79.5	79.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
اقل من 5 سنوات	11	28.2	28.2	28.2
من 5 الى 10 سنوات	11	28.2	28.2	56.4
من 10 الى 15 سنة	8	20.5	20.5	76.9
من 15 الى 20 سنة	5	12.8	12.8	89.7
اكثر من 20 سنة	4	10.3	10.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	4	10.3	10.3	15.4
محايد	3	7.7	7.7	23.1
موافق	24	61.5	61.5	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	1	2.6	2.6	10.3
محايد	6	15.4	15.4	25.6
موافق	23	59.0	59.0	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	2	5.1	5.1	7.7
محايد	4	10.3	10.3	17.9
موافق	17	43.6	43.6	61.5
موافق بشدة	15	38.5	38.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	1	2.6	2.6	7.7
محايد	6	15.4	15.4	23.1
موافق	23	59.0	59.0	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	6	15.4	15.4	17.9
محايد	5	12.8	12.8	30.8
موافق	22	56.4	56.4	87.2
موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
موافق	31	79.5	79.5	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	10.3	10.3	10.3
محايد	5	12.8	12.8	23.1
Valid موافق	21	53.8	53.8	76.9
موافق بشدة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	1	2.6	2.6	10.3
Valid محايد	3	7.7	7.7	17.9
موافق	19	48.7	48.7	66.7
موافق بشدة	13	33.3	33.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	15.4	15.4	15.4
غير موافق	3	7.7	7.7	23.1
Valid محايد	6	15.4	15.4	38.5
موافق	16	41.0	41.0	79.5
موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

a10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	2	5.1	5.1	7.7
Valid محايد	15	38.5	38.5	46.2
موافق	18	46.2	46.2	92.3
موافق بشدة	3	7.7	7.7	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	15.4	15.4	15.4
غير موافق	8	20.5	20.5	35.9
محايد	5	12.8	12.8	48.7
موافق	18	46.2	46.2	94.9
موافق بشدة	2	5.1	5.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	6	15.4	15.4	17.9
محايد	12	30.8	30.8	48.7
موافق	14	35.9	35.9	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	12.8	12.8	12.8
محايد	6	15.4	15.4	28.2
موافق	21	53.8	53.8	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	1	2.6	2.6	7.7
محايد	6	15.4	15.4	23.1
موافق	21	53.8	53.8	76.9
موافق بشدة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	2	5.1	5.1	7.7
Valid محايد	9	23.1	23.1	30.8
موافق	22	56.4	56.4	87.2
موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	5.1	5.1	5.1
Valid محايد	3	7.7	7.7	12.8
موافق	26	66.7	66.7	79.5
موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	6	15.4	15.4	15.4
Valid محايد	1	2.6	2.6	17.9
موافق	25	64.1	64.1	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	2	5.1	5.1	7.7
Valid محايد	8	20.5	20.5	28.2
موافق	23	59.0	59.0	87.2
موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	3	7.7	7.7	10.3
محايد	2	5.1	5.1	15.4
موافق	25	64.1	64.1	79.5
موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	8	20.5	20.5	25.6
محايد	8	20.5	20.5	46.2
موافق	16	41.0	41.0	87.2
موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	2	5.1	5.1	7.7
محايد	4	10.3	10.3	17.9
موافق	21	53.8	53.8	71.8
موافق بشدة	11	28.2	28.2	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	7.7	7.7	7.7
محايد	10	25.6	25.6	33.3
موافق	22	56.4	56.4	89.7
موافق بشدة	4	10.3	10.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	12.8	12.8	12.8
محايد	8	20.5	20.5	33.3
Valid موافق	23	59.0	59.0	92.3
موافق بشدة	3	7.7	7.7	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	1	2.6	2.6	5.1
Valid محايد	7	17.9	17.9	23.1
موافق	27	69.2	69.2	92.3
موافق بشدة	3	7.7	7.7	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b15

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	7.7	7.7	7.7
محايد	8	20.5	20.5	28.2
Valid موافق	24	61.5	61.5	89.7
موافق بشدة	4	10.3	10.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

b16

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	4	10.3	10.3	15.4
Valid محايد	6	15.4	15.4	30.8
موافق	22	56.4	56.4	87.2
موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

c1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	5	12.8	12.8	23.1
محايد	2	5.1	5.1	28.2
موافق	12	30.8	30.8	59.0
موافق بشدة	16	41.0	41.0	100.0
Total	39	100.0	100.0	

c2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	12.8	12.8	12.8
غير موافق	4	10.3	10.3	23.1
محايد	3	7.7	7.7	30.8
موافق	16	41.0	41.0	71.8
موافق بشدة	11	28.2	28.2	100.0
Total	39	100.0	100.0	

c3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	12.8	12.8	12.8
محايد	4	10.3	10.3	23.1
موافق	18	46.2	46.2	69.2
موافق بشدة	12	30.8	30.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

c4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	4	10.3	10.3	15.4
محايد	5	12.8	12.8	28.2
موافق	20	51.3	51.3	79.5
موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

c5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	1	2.6	2.6	10.3
محايد	1	2.6	2.6	12.8
موافق	21	53.8	53.8	66.7
موافق بشدة	13	33.3	33.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	39	1	5	3.72	1.025
a2	39	1	5	3.72	1.025
a3	39	1	5	4.10	.968
a4	39	1	5	3.82	.942
a5	39	1	5	3.62	.990
a6	39	1	5	4.10	.641
a7	39	2	5	3.90	.882
a8	39	1	5	3.97	1.112
a9	39	1	5	3.44	1.334
a10	39	1	5	3.51	.823
ma	39	2.60	4.80	3.7897	.45641
Valid N (listwise)	39				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	39	1	5	3.05	1.234
b2	39	1	5	3.46	1.022
b3	39	2	5	3.77	.902
b4	39	1	5	3.87	.978
b5	39	1	5	3.72	.857
b6	39	2	5	4.03	.707
b7	39	2	5	3.85	.904
b8	39	1	5	3.74	.850
b9	39	1	5	3.92	.900
b10	39	1	5	3.36	1.112
b11	39	1	5	4.00	.918
b12	39	2	5	3.69	.766
b13	39	2	5	3.62	.815
b14	39	1	5	3.77	.742
b15	39	2	5	3.74	.751
b16	39	1	5	3.62	1.016
MB	39	2.88	4.50	3.7003	.41437
Valid N (listwise)	39				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	39	1	5	3.79	1.380
c2	39	1	5	3.62	1.350
c3	39	2	5	3.95	.972
c4	39	1	5	3.72	1.075
c5	39	1	5	4.03	1.088
MC	39	2.20	5.00	3.8205	.75922
Valid N (listwise)	39				

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.589	10

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.742	16

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.642	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.817	31

T-Te

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a1	39	3.72	1.025	.164
a2	39	3.72	1.025	.164
a3	39	4.10	.968	.155
a4	39	3.82	.942	.151
a5	39	3.62	.990	.158
a6	39	4.10	.641	.103
a7	39	3.90	.882	.141
a8	39	3.97	1.112	.178
a9	39	3.44	1.334	.214
a10	39	3.51	.823	.132
ma	39	3.7897	.45641	.07308

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a1	4.376	38	.000	.718	.39	1.05
a2	4.376	38	.000	.718	.39	1.05
a3	7.115	38	.000	1.103	.79	1.42
a4	5.438	38	.000	.821	.52	1.13
a5	3.883	38	.000	.615	.29	.94
a6	10.750	38	.000	1.103	.89	1.31
a7	6.351	38	.000	.897	.61	1.18
a8	5.473	38	.000	.974	.61	1.33
a9	2.041	38	.048	.436	.00	.87
a10	3.891	38	.000	.513	.25	.78
ma	10.806	38	.000	.78974	.6418	.9377

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
b1	39	3.05	1.234	.198
b2	39	3.46	1.022	.164
b3	39	3.77	.902	.144
b4	39	3.87	.978	.157
b5	39	3.72	.857	.137
b6	39	4.03	.707	.113
b7	39	3.85	.904	.145
b8	39	3.74	.850	.136
b9	39	3.92	.900	.144
b10	39	3.36	1.112	.178
b11	39	4.00	.918	.147
b12	39	3.69	.766	.123
b13	39	3.62	.815	.130
b14	39	3.77	.742	.119
b15	39	3.74	.751	.120
b16	39	3.62	1.016	.163

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
b1	.259	38	.797	.051	-.35	.45
b2	2.820	38	.008	.462	.13	.79
b3	5.325	38	.000	.769	.48	1.06
b4	5.566	38	.000	.872	.55	1.19
b5	5.233	38	.000	.718	.44	1.00
b6	9.064	38	.000	1.026	.80	1.25
b7	5.843	38	.000	.846	.55	1.14
b8	5.465	38	.000	.744	.47	1.02
b9	6.406	38	.000	.923	.63	1.21
b10	2.016	38	.051	.359	.00	.72
b11	6.805	38	.000	1.000	.70	1.30
b12	5.643	38	.000	.692	.44	.94
b13	4.716	38	.000	.615	.35	.88
b14	6.474	38	.000	.769	.53	1.01
b15	6.183	38	.000	.744	.50	.99
b16	3.782	38	.001	.615	.29	.94

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
c1	39	3.79	1.380	.221
c2	39	3.62	1.350	.216
c3	39	3.95	.972	.156
c4	39	3.72	1.075	.172
c5	39	4.03	1.088	.174
MC	39	3.8205	.75922	.12157

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
c1	3.597	38	.001	.795	.35	1.24
c2	2.847	38	.007	.615	.18	1.05
c3	6.096	38	.000	.949	.63	1.26
c4	4.172	38	.000	.718	.37	1.07
c5	5.888	38	.000	1.026	.67	1.38
MC	6.749	38	.000	.82051	.5744	1.0666

Correlations

Correlations

		Ma	MB	MC
ma	Pearson Correlation	1	.596**	.512**
	Sig. (2-tailed)		.000	.001
	N	39	39	39
MB	Pearson Correlation	.596**	1	.218
	Sig. (2-tailed)	.000		.183
	N	39	39	39
MC	Pearson Correlation	.512**	.218	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.183	
	N	39	39	39